

استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية*

أ.د. عبدالحسين جليل الغالبي/ جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد
م.م. سوسن كريم الجبوري/جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

تُعد السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضاً حسب ظروف كل بلد هناك أغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول. فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم، وبالتالي استقرار الأسعار. والبعض الآخر منها توجه سياستها نحو تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق مستويات عالية من التشغيل، واستقرار الأسواق المالية واستقرار أسواق صرف العملات، وغيرها من الأهداف الخ وقد تتداخل أغراض السياسة النقدية تارة، وتتعارض تارة أخرى، وهذا ما يتطلب التنسيق بينها من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية.

ويعد عرض النقد الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية. ولهذه الآثار التي يتركها عرض النقد على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، هذا فضلاً عن محاولة التعرف على طبيعة وفاعلية الدور الذي يلعبه عرض النقد في التأثير على تلك المتغيرات، وبالتالي على الاقتصاد ككل في دول العينة المدروسة.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في بيان الأثر الذي يتركه عرض النقد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والمستوى العام

* البحث مستل من رسالة الماجستير (اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية للفترة ١٩٨٥-٢٠٠١).

للأسعار، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الكلي، وصافي الموازنة الحكومية، والإنفاق الحكومي، والبطالة، وسعر الصرف الأجنبي) في الدول النامية المدروسة

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

لكون عرض النقود هو أهم الأدوات التي تستعملها السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يضيف على عملية استعمال هذه الأداة نوعاً من التداخل والتشابك مع الأدوات الأخرى، فضلاً عن عدم الوضوح الذي ينتاب آثارها، مما يجعل دراسة هذا الموضوع والوقوف على النتائج التي تتحقق منها مشكلة تستحق الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحديد للأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية عينة الدراسة أي أن البحث يركز على التحليل الوصفي للمتغيرات الكلية المدروسة (النتائج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والمستوى العام للأسعار، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الكلي، وصافي الموازنة الحكومية، والإنفاق الحكومي، والبطالة، وسعر الصرف الأجنبي) فيها وعلى تحديد أثر صافي العملة في التداول (M_0)، وعرض النقد الضيق (M_1)، وعرض النقد بمعناه الواسع (M_2)، وعرض النقد الأوسع (M_3) في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم بيان أي من مجاميع عرض النقد المذكورة أعلاه أكثر تأثيراً في تلك المتغيرات .

فرضية الدراسة:

تتطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

إنّ عرض النقود بمجاميعه المختلفة (M_3, M_2, M_1, M_0) يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ [الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومستوى الأسعار (P)، الإنفاق الحكومي (Ex)، سعر الصرف الأجنبي (ER)] تأثيراً إيجابياً. ويؤثر في كلّ من [سعر الفائدة (r)، الميزان التجاري (TB)، ميزان المدفوعات (BOP)، صافي الموازنة الحكومية (NB) والبطالة (UE)] تأثيراً سلبياً.

المبحث الأول

العلاقة بين عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

اهتمت هذه الدراسة بإيضاح العلاقة بين عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، البطالة Un Employment، التضخم Inflation، ميزان المدفوعات Balance of payment، و الموازنة الحكومية Government Budget وسعر الفائدة Interest Rate، وسعر الصرف الأجنبي Exchange Rate .

أولاً :- العلاقة بين عرض النقود و الناتج المحلي الإجمالي GDP :-

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي^١ فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة^٢) والذي ينجم عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي إنها تؤدي إلى زيادة احد او بعض او كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي الاستيرادات) وهذه الزيادة في الدخل بالتالي الطلب الكلي سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالعكس في حالة اتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار و ارتفاع اسعار الفائدة و الذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات و هي إحدى مكونات الطلب الكلي و بالتالي فان انخفاضها سوف يسبب انخفاضه وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق ان عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة.

ثانياً :- العلاقة بين عرض النقود و البطالة :-

ان توجه السلطة النقدية نحو استخدام سياسة توسعية سيرفع من المستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض اسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة والذي يترتب عليه زيادة الطلب على الايدي العاملة مما يخفض من مستويات البطالة او القضاء عليها ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود (في السياسة النقدية التقيدية) اذ سترداد معدلات البطالة^٣. ومنه يظهر ان البطالة ترتبط بعرض النقود بعلاقة عكسية . ان دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف المدارس الاقتصادية، فيرى الكلاسيك ان قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل اذ يحدث ذلك بسبب مرونة الاجور و الأسعار^٤، دون تدخل الدولة مستندين بذلك على قانون ساي

بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدول من خلال الانفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال و بالتالي زيادة الإنتاج وما يتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الايدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة و ابرز الاراء هنا هو ماذهب اليه الاقتصاد^٥ صادي الكينز في فلي

الذي اكد وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين تغيرات الاجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة^٦ . والذي بين من خلال نموذج المشهور

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

بمنحني فيليبس ان هناك علاقة عكسية بين البطالة و التضخم حيث يرى ان السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدلات التضخم^{vi} ولم يدم ذلك طويلا اذ طفت على السطح ظاهرة التضخم الركودي الظاهرة التي تعايش فيها التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب وقد عرفت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي او الركود التضخمي (Stagflation) ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستوى الإنتاج و انخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي^{vii}.

وهنا جاء اعتقاد النقوديين في حل المشكلة بانه يأتي من خلال التحكم بعرض النقود الذي هو السبيل للوصول إلى حالة الاستخدام الكامل و القضاء على البطالة^{viii}.
ثالثا : العلاقة بين عرض النقود و التضخم:

ان العلاقة القائمة بين كمية النقود والأسعار و التضخم تتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) اذ انها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار وتصف الاول بانه متغيرا مستقلا والثاني متغيرا تابعا ، وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود فان مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة او نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم^{ix}، وجاء رأي النقوديين وأولهم فريدمان داعما للرأي الكلاسيكي اذ انهم يعتقدون ان الزيادة في كمية النقود (عرض النقود) هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم .

أما رأي المدرسة الكينزية، فان التضخم فسر على أساس انه (تضخم الطلب) أي ان السبب في زيادة الأسعار وبالتالي حدوث التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي، بعبارة أخرى ان أية زيادة تحصل في احد او بعض أو كل مكونات الطلب الكلي كزيادة الاستثمار العام او الخاص، او زيادة صافي التجارة الخارجية على سبيل المثال، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم.
رابعا :- العلاقة بين عرض النقود و ميزان المدفوعات :-

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على انه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وان الاختلال فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقود في داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز او الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات .

ان الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة اما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني او من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية او بسبب خفض سعر الخصم و الفائدة و التوسع في منح القروض او بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول المصرف المركزي مشتريا للأوراق المالية^x، وزيادة عرض

النقود تعني زيادة القدرة المالية او الشرائية لمن يملكها من الأفراد و الشركات و المستثمرين، فعندما يزداد عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية) فان هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل^{xi}، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود الى حالة عجز في الميزان التجاري^{xii}، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم^{xiii} فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وان هذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:-

١- ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجيا بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت أرخص نسبيا من بدائلها المحلية) وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري .

٢- ان الطلب على النقود لاجراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع و الخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لاجراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل اثر السياسة النقدية التوسعية اجمالا بالاقتصاد القومي و ميزان المدفوعات.

٣- ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ان اسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بينا ذلك سابقا .
هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية اما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى .
خامساً: العلاقة بين عرض النقود والموازنة الحكومية:

يأتي تأثير عرض النقود في الموازنة الحكومية من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن الزيادة في المعروض النقدي سيدفع حتماً نحو زيادة النفقات الحكومية لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع وخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الموازنة، فضلاً عن ارتباط الضرائب وهي المصدر المهم للإيرادات بتشريعات وعادة ما تواجه التشريعات صعوبة في تغييرها وجعلها تتكيف

مع أوضاع التضخم. لذا فإن الحصيلة الضريبية وبطل التشريعات السائدة قبل تغييرها لن تستطيع الإيفاء لتغطية النفقات مما يولد عجزاً مضاعفاً في الموازنة .
وان الآثار الاقتصادية المترتبة على عجز الموازنة تعد واحدة من أكثر الموضوعات إثارة للخلاف والجدل بين الاقتصاديين ومتخذي القرار منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وذلك بسبب تفاقم عجز الموازنة في الولايات المتحدة وما لهذا من آثار ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما قد تمتد هذه الآثار إلى بقية أنحاء العالم فضلاً عن أن سياسات معالجة العجز أصبحت تعد جزءاً مهماً من سياسات التصحيح الهيكلي التي تبنتها المؤسسات والمنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تعاملاتها مع الدول النامية . ان من أهم الآثار المختلفة لعجز الموازنة هي حدوث التضخم وذلك من خلال إصدار النقود (زيادة المعروض النقدي) في المجتمع سواء ان تم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض المحلي أو من خلال البنك المركزي^{xiv} .

ان العلاقة بين عرض النقود والموازنة لم تقتصر على هذا فقط وإنما يمكن ان تمتد آثارها إلى ميزان المدفوعات أيضاً بحيث تشير العديد من الدراسات^{xv}، إلى ان هناك علاقة موجبة بين عجز الموازنة الحكومية و عجز الحساب الجاري، أي ان عجز الموازنة الحكومية يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، من خلال الحساب الجاري .

سادساً :- العلاقة بين عرض النقود و سعر الفائدة:

يرى كينز ان سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحني الطلب على النقود والعرض على النقود وبالتالي فهو يتأثر بكليهما^{xvi}، وبذلك يقر التحليل الكينزي ان السياسة النقدية تمارس تأثيراً مهماً على مستوى سعر الفائدة ومن ثم على قرارات الاستثمار و كذلك على حجم التشغيل و الإنتاج و الدخل القومي، وتتوقف استجابة سعر الفائدة للسياسة النقدية على مرونة دالة الطلب أو دالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحني التفضيل النقدي ضئيلة فان تغير عرض النقود نحو الزيادة سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة كبيرة و يقلص انخفاض سعر الفائدة تدريجياً كلما ارتفعت مرونة الطلب على النقود (التفضيل النقدي) إلى ان يصل سعر الفائدة إلى مستوى ثابت حتى مع زيادة كمية النقود المعروضة و المطلوبة، وهذا يعني ان تأثير أو فاعلية السياسة النقدية على سعر الفائدة تزداد كلما انخفضت المرونة النسبية لدالة أو منحني التفضيل النقدي .وبناء على ما تقدم فان أتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فانها تعمل على نقل منحني عرض النقود نحو اليمين والذي يفضي إلى انخفاض سعر الفائدة عن مستواه الأصلي ويحصل العكس في حالة أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية، أي ان تقليص عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

وعليه فان عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة اذ انه بازيديا عرض النقود ينخفض سعر الفائدة و بالعكس، ولذلك يمكن القول ان عرض النقود يمارس تأثيراً مباشراً على سعر الفائدة^{xvii}.

سابعاً :- العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف الأجنبي :-

وبصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود فان أي تغيير يحدث في عرض النقود سيؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار الأول (عرض النقود) متغيراً مستقلاً والثاني (سعر الصرف الأجنبي) متغيراً تابعاً، اذ ان الزيادة في عرض النقود الناتجة من اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي، ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أية سلعة أخرى سوف سيزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها^{xviii}، وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى الأعلى، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود، اذ يؤدي إلى خفض سعر الصرف.

يتضح من ذلك ان عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية و مباشرة^{xix}. هذا في حالة ثبات المعروض من النقد الأجنبي اذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف.

اما في حالة تغير عرض النقود الأجنبي مع عرض النقود المحلي و بنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في عرض النقود مؤثراً على سعر الصرف، أي ان سعر الصرف لا يتغير في هذه الحالة أو يتغير تغيراً بسيطاً وغير ملحوظ فضلاً عن ذلك تجدر الإشارة اليه هنا هو ان السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي وهذا الانخفاض في سعر الفائدة سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا سوف يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات، وفي ظل ثبات سعر الصرف سوف يقوم البنك المركزي بشراء النقد الأجنبي لكي يحافظ سعر الصرف على مستواه الأصلي وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية وتبقى هذه العملية باستمرار إلى الحد الذي يتساوى فيه حجم التوسع النقدي مع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث يعود مستوى عرض النقود إلى ما كان عليه قبل اتباع السياسة التوسعية. أي ان سعر الفائدة يرتفع ويتوقف تدفق رؤوس الأموال بحيث يعود الدخل إلى مستواه الأصلي.

أما في حالة مرونة سعر الصرف فان السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع سعر الصرف بحيث يؤدي الأخير (ارتفاع سعر الصرف) إلى تحسين الحساب الجاري وزيادة حجم التشغيل ومن ثم زيادة الدخل وتبقى هذه العملية باستمرار إلى ان يتحقق توازن جديد عند مستوى الدخل يتناسب معه أو قادر على استيعاب الزيادة الحاصلة في عرض النقود.

المبحث الثاني

التحليل الوصفي والكمي لأثر عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية

بناء وتوصيف النموذج

المدخل: يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي يتركه المعروض النقدي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بوصفها متغيرات تابعة يؤثر فيها متغير مستقل (عرض النقد)، والذي يمكن تجزئته إلى أربعة أجزاء وفقاً للمقاييس الثلاثة المعروفة له فضلاً عن العملة في التداول، والمتغيرات الاقتصادية الكلية هي:

NB	٦. صافي الموازنة	GDP	١. الناتج المحلي الإجمالي
EX	٧. الإنفاق الحكومي	r	٢. سعر الفائدة
UE	٨. البطالة	P	٣. المستوى العام للأسعار
ER	٩. سعر الصرف	TB	٤. الميزان التجاري
		BOP	٥. ميزان المدفوعات الكلي

يتكون النموذج من معادلة لكل متغير اقتصادي كلي يقدر على أساس تأثير مقاييس عرض النقود (M_1 , M_2 , M_3) والعملة في التداول (M_0) عليه من خلالها وكما يأتي:

$GDP = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(1)
$r = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(2)
$P = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(3)
$TB = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(4)
$BOP = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(5)
$NB = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(6)
$EX = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(7)
$UE = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(8)
$ER = f(M_0, M_1, M_2, M_3)$	(9)

وعند وضع كلاً من المعادلات السابقة بالصيغ القياسية سوف تصبح بالشكل الآتي:

$$GDP_i = b_0 + b_1 M_{0i} + b_2 M_{1i} + b_3 M_{2i} + b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٠$$

$$r_i = b_0 - b_1 M_{0i} - b_2 M_{1i} - b_3 M_{2i} - b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١١$$

$$P_i = b_0 + b_1 M_{0i} + b_2 M_{1i} + b_3 M_{2i} + b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٢$$

$$TB_i = b_0 - b_1 M_{0i} - b_2 M_{1i} - b_3 M_{2i} - b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٣$$

$$BoP_i = b_0 - b_1 M_{0i} - b_2 M_{1i} - b_3 M_{2i} - b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٤$$

$$NB_i = b_0 - b_1M_{0i} - b_2M_{1i} - b_3M_{2i} - b_4M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٥$$

$$EX_i = b_0 + b_1M_{0i} + b_2M_{1i} + b_3M_{2i} + b_4M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٦$$

$$UE = b_0 - b_1M_{0i} - b_2M_{1i} - b_3M_{2i} - b_4M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٧$$

$$ER_i = b_0 + b_1M_{0i} + b_2M_{1i} + b_3M_{2i} + b_4M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٨$$

إذ يمثل (U_i) المتغير العشوائي (Random Variable) والذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع والتي لا يوضحها النموذج وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار (stepwise Multiple Regression on Analysis) بشكل رئيسي في البحث ويتصف هذا النوع في التحليل بأنه يقوم بترتيب المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع حسب درجة تأثيرها، ويحذف تلك المتغيرات التي لا تؤثر فيه^{xx}.

ولقد تم جمع البيانات من الإحصائيات المالية الدولية (IFS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية والبنك المركزي العراقي.

وقد تم استعمال برنامج (Minitab under Windows) لغرض تحليل البيانات للحصول على النتائج المطلوبة.

وفيما يأتي وصف للمتغيرات الداخلة في النموذج ويتضمن الآتي:

أولاً: المتغيرات المستقلة (M_3, M_2, M_1, M_0):

لقد أدخل المتغير (M_0) والذي يشير إلى (صافي العملة في التداول) في النموذج كونه جزءاً من عرض النقود ولذلك لا بد من بيان أثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة المختارة المتقدمة منها والنامية، وكذلك فقد تم الاعتماد على بيانات المقاييس الشائعة والمعروفة لعرض والنقود هي (الضيق والواسع والأوسع) والمشار إليها بالرموز

(M_1, M_2, M_3) على التوالي لمعرفة الأثر الذي تحدثه هذه المقاييس في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المختارة وبيان مدى تأثيرها في كل متغير ومعرفة أي من هذه المقاييس أكثر تأثيراً في كل دولة من دول العينة المختارة.

ثانياً: المتغيرات التابعة وتشتمل على:

١. الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقياساً للدخل ليشمل حجم المعاملات، إذ إنه يعد أفضل طريقة لقياس حجم السلع والخدمات النهائية، ولذلك فإنه من المتوقع إن أي تغير يحصل في عرض النقود سينعكس على هذا المتغير، نتيجة للعلاقة الموجبة التي تربطهما .

٢. سعر الفائدة (ri): Interest rate

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

يمثل سعر الفائدة كلفة الاحتفاظ بالنقد ويرتبط بعلاقة عكسية ومباشرة مع عرض النقود، إذ كلما ازداد عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة لأنه في حالة ارتفاع كمية النقود المعروضة سوف تصبح كلفة الاحتفاظ بالنقد منخفضة، وهذا ما يجعل الأفراد أو المجتمع بصورة عامة يقبل على الاحتفاظ بها بكميات كبيرة ويقوم بإبدال أو بيع السندات المتوفرة لديهم، وكذلك فإن زيادة المعروض النقدي يدفع معدلات الفائدة نحو الانخفاض وزيادة الاستثمارات الأمر الذي يؤكد العلاقة العكسية بين عرض النقود وسعر الفائدة.

٣. المستوى العام للأسعار (P_i):

يرتبط المستوى العام للأسعار بعلاقة طردية مع عرض النقود، إذ إنه كلما ازداد عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد فضلاً عن زيادته للطلب الكلي مقابل ثبات أو تغير أقل في المعروض من السلع والخدمات والذي حتماً سيدفع نحو ارتفاع الأسعار وباستمرار هذه الزيادة بالأسعار سوف تؤدي إلى حدوث مشكلة التضخم، وبالعكس في حالة انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع (قيمة النقود) الذي يفضي إلى انخفاض الأسعار .

٤. الميزان التجاري (TB) Trade Balance:

يتأثر الميزان التجاري بعرض النقود، إذ يرتبط معه بعلاقة عكسية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لكل من يملكها وتؤدي هذه الزيادة إلى التوسع في الطلب الكلي مباشرة، وكذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة المتأتي من زيادة عرض النقد استثماراتهم والتي تفضي إلى زيادة في الدخل وهذا سيولد زيادة في الطلب الكلي أيضاً وما ينجم عنه من زيادة في الطلب على الواردات، وقد تصل هذه الزيادة إلى الحد الذي تتفوق فيه على قيمة الصادرات وفي هذه الحالة سيتولد عجز في الميزان التجاري، ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود إذ يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري.

ويمكن النظر إلى تأثير عرض النقود في الميزان التجاري من زاوية أخرى، إذ أن زيادة عرض النقود ستدفع نحو تخفيض قيمة العملة مما يزيد الصادرات ويحدث فائضاً في الميزان التجاري وبذلك ستظهر لنا العلاقة بينهما ايجابية وبذلك تعتمد هذه العلاقة على الموازنة بين أسعار الفائدة ومستوى الأسعار (قيمة النقود).

٥. ميزان المدفوعات الكلي (BoP) Balance of Payment:

إن ميزان المدفوعات الكلي يرتبط مع عرض النقود بعلاقة عكسية، ونفس الحديث عن الميزان التجاري سينطبق على ميزان المدفوعات الكلي كون أن الأول يشكل جزءاً مهماً في الثاني، ولكن لتأثير عرض النقود في ميزان المدفوعات الكلي أهمية أكبر كون الأخير (يعكس كافة المعاملات الاقتصادية من صادرات وواردات والتدفقات المختلفة لرؤوس الأموال بين البلد وبقية بلدان العالم وليس تجارة السلع

والخدمات فقط كما في الميزان التجاري)، وإذا كانت تدفقات رؤوس الأموال (حساب رأس المال) تؤثر على ميزان المدفوعات فإن تغير عرض النقود سيعطينا صورة مختلفة إذ إن زيادة عرض النقود ستخفض سعر الفائدة الأمر الذي يدفع تلك التدفقات نحو الخارج مما يخلق عجز في حساب رأس المال وبالتالي في الميزان الكلي، ولهذه الأهمية التي يحتلها ميزان المدفوعات في أي دولة من الدول فلا بد من دراسة أثر عرض النقود عليه في كل دولة من دول العينة المختارة.

٦. صافي الموازنة الحكومية (NB) Net Balance :

تتحدد العلاقة بين عرض النقود والموازنة الحكومية من خلال طريقة تأثيره فيها، فمن المعروف إن تعادل جانب النفقات في الموازنة مع جانب الإيرادات يعني أن الموازنة في حالة توازن، وعند تفوق النفقات على الإيرادات فإن الموازنة تواجه عجزاً وعند حصول العكس سيتولد فائضاً فيها، فلو زاد المعروض النقدي فإنه يعني انخفاض قيمة العملة والاتجاه نحو رفع مستوى الأسعار وهذا يعني التوسع في القيمة النقدية المدفوعة لسد الاحتياجات الحكومية أي التوسع في النفقات وبالتالي إحداث عجز في الموازنة، ولو انخفض المعروض النقدي سترتفع قيمة العملة وستتجه الأسعار نحو الانخفاض وبالتالي ستزداد القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم ستستطيع الحكومة إشباع احتياجاتها وتغطية نفقاتها بمبالغ نقدية أقل وبالتالي سيتولد فائضاً في الموازنة، ومنه يظهر أن نوع العلاقة بين عرض النقود وصافي الموازنة هي علاقة عكسية ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا المتغير كونه يؤثر في صلب العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والتفاعل بينهما.

٧. الإنفاق الحكومي (EX) Government Expenditure :

تعمل السياسة المالية والسياسة النقدية جنباً إلى جنب لتحقيق التوازن في الاقتصادات وخاصة النامية منها، وبهذا يكون التأثير متبادلاً فيما بينهما. يرتبط عرض النقود (السياسة النقدية) مع الإنفاق الحكومي (السياسة المالية) بعلاقة طردية، فكلما ازداد عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإن هذه الزيادة تؤدي بالحكومة إلى زيادة مشترياتها، أي إنها سوف تزيد من حجم الإنفاق الحكومي، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود، إذ يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي.

٨. البطالة (UE) UNEMPLOYMENT :

ترتبط البطالة بعرض النقود بعلاقة عكسية، إذ كلما ازداد عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وينتج عن ذلك زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة أرباح المستثمرين مما يدفعهم إلى زيادة استثماراتهم وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وهذا بدوره يخفض من مستويات البطالة الموجودة، وبالعكس في حالة انخفاض عرض النقود إذ يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة، ولكون البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تواجه أغلب

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

الشعوب في الوقت الحالي ولاسيما الدول النامية، فإن لدراسة تأثير عرض النقود فيها أهمية لا يمكن تجاهلها.

٩. سعر الصرف (ER): Exchange Rate

لعلاقة عرض النقود بسعر الصرف أهمية كبيرة إذ أن هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة المحلية للبلد والعملات الأجنبية، وإن الزيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الأجنبية سيصبح أكبر أي إن سعر الصرف الأجنبي سيصبح أكثر ويحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فإنه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف الأجنبي وعليه فإن عرض النقود يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف الأجنبي .

التحليل الوصفي لعرض النقود والعوامل المتأثرة به في دول العينة

لقد تم استعمال المقاييس المختلفة لعرض النقود والمعروفة بـ (M_1 و M_2 و M_3) فضلاً عن العملة في التداول (M_0) لمعرفة أي منها أكثر تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، وتعتقد الباحثة إن استخدام صافي العملة في التداول (M_0) وعدّه متغيراً مستقلاً إلى جانب مجاميع عرض النقود له ما يبرره إذ أنه يمثل جزءاً مهماً وأساسياً منه أولاً، فضلاً عن أهميته في التحكم فيه ثانياً، لذا فإنه لا بد له من أثر يتركه في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وقد تم استخدام بيانات دول نامية لتحليل أثر مقاييس عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول، ولفترات مختلفة بحسب طبيعة البيانات المتوفرة لهذه الدول، فبالنسبة لكل من مصر والهند امتدت مدة التحليل بين عامي (1985 – 2001) أما بالنسبة لكل من الفلبين و المكسيك فقد كانت البيانات المستعملة تغطي الفترة الزمنية الممتدة من (1985 – 1997) وطبقاً لهذا تكون العينة المختارة تضم أربع دول نامية ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي.

١. المكسيك:

يبين الجدول رقم (١) بيانات المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بمقاييس عرض النقد. في المكسيك، للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥ – ١٩٩٧)، ونلاحظ منه أن صافي العملة في التداول قد ازداد من (١,٧٣٨) مليون بيزو مكسيكي عام ١٩٨٥ إلى (٩٤,٦٧٥) مليون بيزو مكسيكي عام ١٩٩٧. كما هو موضح في العمود رقم (١) من الجدول، وقد بلغ معدل النمو المركب له (١٥,٦٢٩%).

أما العمود رقم (٢) فيبين عرض النقود بمعناه الضيق (M_1) وقد بلغ (٣,٧٣٨) مليون بيزو مكسيكي عام ١٩٨٥ وبعد ذلك بدأ بالزيادة واستمر عليها حتى

بلوغه (٢٧٢,٤٧٨) مليون بيزو عام ١٩٩٧، وقد بلغ معدل النمو المركب له (٣٠,٧٤٢)٪.

كذلك يبين لنا الجدول أن لنسبة صافي العملة في التداول^(٢) إلى عرض النقود الضيق (M_1) كانت في بداية الفترة الدراسية قد بلغت (٤٦,٤٩٥)٪ ثم ارتفعت إلى (٦٢,٢٩٥)٪ في عام ١٩٨٨، وهذه النسبة تعتبر نسبة متوسطة، إن هذا الارتفاع في هذه النسبة يعود إلى ظروف الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها المكسيك في تلك المدة، ولكن بعد عام ١٩٨٩ أخذت هذه النسبة بالانخفاض إلى مقدار النصف تقريباً إذ بلغت في عام ١٩٩٧ (٣٤,٧٤٥)٪ هذا يعكس تقدماً اقتصادياً قد حصل في المكسيك، ويتضح ذلك أيضاً من خلال بيانات العمودين الخامس والسابع اللذان يبينان انخفاض نسبة صافي العملة في التداول (٢) إلى عرض النقود الواسع (M_2) والأوسع (M_3) على التوالي. أما العمود الرابع في الجدول فيتبين منه أن عرض النقود بالمعنى الواسع (M_2) قد بلغ (١١,٧٥٨) مليون بيزو في عام ١٩٨٥ وواصل ارتفاعه حتى بلغ (٩٠٤,٨٧٩) مليون بيزو عام ١٩٩٧، وقد كان معدل النمو المركب له قد بلغ (٤٣,٦١١)٪. كذلك نلاحظ أن عرض النقود بمعناه الأوسع (M_3) قد ازداد من (١٢,٩٣٥) مليون بيزو عام ١٩٨٥ وواصل تزايدته حتى أن بلغ (٩٥٨,١٨٤) مليون بيزو في عام ١٩٩٧، وقد بلغ معدل النمو المركب له (٤٣,١٥٥)٪.

جدول (١) يوضح عرض النقود بمجاميعه المختلفة في المكسيك للمدة ١٩٩٧-١٩٨٥

السنوات	صافي العملة في التداول بليون بيزو (١)	عرض النقود M_1 بليون بيزو (٢)	نسبة ١/٢ (٣)	عرض النقود M_2 بليون بيزو (٤)	نسبة ١/٤ (٥)	عرض النقود M_3 بليون بيزو (٦)	نسبة ١/٦ (٧)
١٩٨٥	١,٧٣٨	٣,٧٣٨	٤٦,٤٩٥	١١,٧٥٨	١٤,٧٨١	١٢,٩٣٥	١٣,٤٣٦
١٩٨٦	٣,٠٦٧	٥,٧٩٠	٥٢,٩٧	٢٠,٢٩٠	١٥,١١٥	٢٢,٣٣٩	١٣,٧٢٩
١٩٨٧	٧,٣٣٩	١٢,٦٢٩	٥٨,١١٢	٤٨,٨٨٦	١٥,٠١٢	٥٤,١٥٣	١٣,٥٥٢
١٩٨٨	١٣,٢٠١	٢١,١٩١	٦٢,٢٩٥	٣٩,١٩٧	٣٣,٦٧٨	٤٧,٦٨٣	٢٧,٦٦٩
١٩٨٩	١٨,٠٣٠	٢٩,٠٨٧	٦١,٩٨٦	٨٨,٠٦٦	٢٠,٤٧٣	٩١,٩٩٤	١٩,٥٩٩
١٩٩٠	٢٤,٦٨٩	٤٧,٤٣٩	٥٢,٠٤٣	١٦٠,٢٣٤	١٥,٤٠٨	١٦٨,٣١٧	١٤,٦٦٨
١٩٩١	٣٢,٥١٣	١٠٦,٢٢٧	٣٠,٦٠٧	٢٣٨,٢٧٨	١٣,٦٤٥	٢٤٩,٨٢٨	١٣,٠١٤
١٩٩٢	٣٨,١١٦	١٢٢,٢٢٠	٣١,١٨٦	٢٩٥,٤٣٥	١٢,٩٠١	٣٠٨,٤٩٣	١٢,٣٥٥
١٩٩٣	٤٣,٣٥١	١٤٣,٩٠٢	٣٠,١٢٥	٣٤٠,٤١٦	١٢,٧٣٤	٣٥٩,٨٢٩	١٢,٠٤٧
١٩٩٤	٥٢,٠٣٥	١٤٥,٤٢٩	٣٥,٧٨٠	٤٠٦,٠٠٩	١٢,٨١٦	٤٣٣,١٢٩	١٢,٠١٣
١٩٩٥	٦٠,٨٣٩	١٥٠,٥٧٢	٤٠,٤٠٥	٦٣٤,٨٧٢	٩,٥٨٢	٥٧٧,٤٩٤	١٠,٥٣٥
١٩٩٦	٧٤,٣٣٨	٢٠٦,١٨٠	٣٦,٠٥٠	٦٧٠,٣٠٤	١١,٠٩٠	٧٢٩,٤٢٣	١٠,١٩٣
١٩٩٧	٩٤,٦٧٥	٢٧٢,٤٧٨	٣٤,٧٤٥	٩٠٤,٨٧٩	١٠,٤٦٢	٩٥٨,١٨٤	٩,٨٨٠
النمو المركب	%١٥,٦٢٩	٣٠,٧٤٢		٤٣,٦١١		٤٣,١٥٦	

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

المصدر: الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦) IFS, IMF للسنوات ١٩٨٦-١٩٨٨-١٩٩٢-٢٠٠٠.

الأعمدة (٣، ٥، ٧) من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦).
يمثل الملحق (١) المتغيرات الاقتصادية الكلية المتأثرة بعرض النقود والمدروسة
في المكسيك للمدة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥ - ١٩٩٧) ونلاحظ منه أن الناتج
المحلي الإجمالي وهو مقوم بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠، فقد بلغ (٦٧٣٨,٢٨٥)
مليون بيزو في بداية المدة الدراسية وبعد ذلك واصل تزايدته حتى بلغ أعلى مستوياته
عام ١٩٩٧ إذ وصل إلى (٨٩٧٨,٧٠٧) مليون بيزو. كذلك نلاحظ من الجدول أن
سعر الفائدة قد بلغ (٦٢,٤٤) % عام ١٩٨٥ ثم ارتفع إلى (٩٥,٥٩) % في عام ١٩٨٧
ثم بدأ بالانخفاض حتى وصل إلى أقل مستوى له في عام ١٩٩٤ إذ بلغ (١٦,٤٧) %.
فض عن ذلك يتبين من الجدول أن المستوى العام للأسعار قد كان منخفضاً في بداية
الفترة إذ بلغ (٧,١) % في عام ١٩٨٥ وبعد ذلك بدأ بالارتفاع واستمر عليه حتى
وصل أعلى مستوياته عام ١٩٩٧ إذ بلغ ٣٦٤ % معبراً عن مستويات تضخمية عالية
أصابا الاقتصاد المكسيكي. أما الميزان التجاري للمكسيك فقد كان في حالة فائض
مقداره (٧,٦٨٣) مليون بيزو في عام ١٩٨٥، وبقي ملازماً بتحقيق الفائض حتى عام
١٩٨٨، وقد حقق هذا الميزان أعلى مستوى فائض في عام ١٩٨٧ إذ بلغ (٨,٩١٣)
مليون بيزو، ولكن بعد ذلك انخفضت قيم هذا الميزان وأصبح يعاني من حالة من
العجز المستمر من سنة ١٩٨٩ إلى سنة ١٩٩٤، إذ بلغ أقصى مستوى لهذا العجز
وكانت قيمته (-٢١,١٨٥) مليون بيزو، ثم بعد ذلك عاد مرة أخرى لتحقيق الفائض
المستمر حتى نهاية الفترة الدراسية. كذلك نلاحظ إن ميزان المدفوعات الكلي (BoP)
كان يتناوب بين تحقيق الفائض والمعاناة من العجز طوال الفترة المحددة للدراسة،
وكان قد بلغ أعلى مستوى فائض له في عام ١٩٩١ إذ بلغ (٧,٩٧٣) مليون بيزو، أما
أقصى حالة عجز شهدتها هي (١٧,١٩٩-) مليون بيزو مكسيكي وكان ذلك في عام
١٩٩٤.

ويتبين أيضاً من الجدول إن صافي الموازنة الحكومية للمكسيك قد كانت تعاني
من حالة عجز مستمرة منذ بداية الفترة الدراسية حتى عام ١٩٩١، ثم بعد ذلك حققت
فائضاً لمدة عامين، ثم عادت مرة أخرى لتعاني من حالات العجز المستمر حتى نهاية
المدة الدراسية، وقد كان أقصى مستوى فائض بلغته هذه الموازنة هو في عام ١٩٩٣
إذ بلغت (١٥,٩٥٩) مليون بيزو مكسيكي، أما أقصى مستوى عجز وصلته هو
(٤٣,١٧٢-) وكان ذلك في عام ١٩٩٧. كذلك نلاحظ إن الإنفاق الحكومي قد كان في
حالة تزايد مستمر، إذ ارتفع من (١٧,٥٧١) مليون بيزو في عام ١٩٨٥ إلى أن
وصل إلى (٥٤٦,٤٥٢) مليون بيزو في عام ١٩٩٧. أما بالنسبة لسعر الصرف
الأجنبي فقد بلغ (٢٥٦,٨٧١) بيزو مكسيكي/ دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ ثم

أنخفض انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٨٦ إذ وصل إلى (٠,٦١١٨) بيزو مكسيكي/ دولار أمريكي وهذا يوضح ارتفاع قيمة البيزو المكسيكي مقابل الدولار الأمريكي، ثم بعد ذلك بدأ بالارتفاع مرة أخرى واستمر بالتزايد حتى عام ١٩٩٧ إذ بلغ (٧,٩١٤) بيزو مكسيكي/ دولار أمريكي.
٢. مصر:

يمثل الجدول رقم (٢) بيانات المتغيرات الاقتصادية المستقلة المتعلقة بمجاميع عرض النقود والمدرسة في مصر للمدة الممتدة من (١٩٨٥ - ٢٠٠١) ونلاحظ منه، أن صافي العملة في التداول في مصر قد بلغ (٨,٢٨٥) مليون جنيه في عام ١٩٨٥ واستمرت بالتزايد حتى وصلت أعلى مستوى له وذلك في عام ٢٠٠١ إذ بلغ (٤٠,٥٠٨) مليون جنيه مصري. ويتبين ذلك في العمود الأول من الجدول المذكور. أما العمود رقم (٢) من الجدول فيبين إن عرض النقود (M_1) قد ازداد من (١٤,٦٩٦) مليون جنيه في بداية المدة المدرسة إلى (٦٧,٠٧٨) مليون جنيه في نهاية الفترة نفسها إذ بلغ مستواه الأقصى، وقد بلغ معدل النمو المركب له (٩,٩٥٤). أما العمود الثالث من الجدول فيبين لنا نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الضيق، إذ ازدادت من (٥٦,٣٧٥) في عام ١٩٨٥ إلى (٦٠,٤٤٧) في عام ٢٠٠١، وإن الزيادة في هذه النسبة ولو أنها ليست بزيادة كبيرة ولكنها تؤثر نحو انخفاض مستوى التقدم الاقتصادي في هذه الدولة مقارنة بالدول الباقية إذ إنه كلما ازدادت نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود دل ذلك على قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد في تلك الدولة فضلاً عن احتمال عدم انتشار الأسواق المالية المتطورة أو عدم ثقة الأفراد بالأوراق المالية المصدرة وينتج عن ذلك كله قلة ما يودعه الأفراد في المصارف وبالتالي زيادة ما يحتفظ به الأفراد من سيولة نقدية تبقى متداولة فيما بينهم بعيداً عن المصارف، هذا ما يبينه لنا العمود رقم (٣) ولكن العمودين الخامس والسابع لم يدعما هذا الكلام، إذ إن نسب صافي العملة في التداول إلى عرض النقود بمعناه الواسع والأوسع على التوالي كانت منذ بداية المدة تعد صغيرة وفضلاً عن ذلك فإنها كانت متناقصة خلال المدة المحددة للبحث، فنسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الواسع انخفضت من (٢٧,٠٠٨) في عام ١٩٨٥ إلى (١٣,٧٢٢) في عام ٢٠٠١، أما نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الأوسع فقد انخفضت من (٢٦,١٢٧) في عام ١٩٨٥ إلى (١٢,٦٢٠) في عام ٢٠٠١، وإن السبب في ذلك ربما يعود إلى أن تطوراً قد حصل في الوعي المصرفي وبدأ التزايد في تعامل الأفراد مع المصارف وهذا يؤشر تطوراً قد لا نجده في دول نامية أخرى.

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية

ويبين لنا العمود الرابع إن عرض النقود الواسع (M_2) كان متزايداً على مدة الدراسة إذ ازداد من (٣٠,٦٧٦) مليون جنيه في عام ١٩٨٥ إلى (٢٩٥,٤٩١) مليون جنيه في عام ٢٠٠١. وقد كان معدل النمو المركب له (١٥,٢٠٨). وكذلك الحال بالنسبة لعرض النقود الأوسع (M_3) فقد بلغ (٣١,٧١٠) مليون جنيه عام ١٩٨٥ واستمر متزايداً حتى أن وصل أعلى مستوى له في نهاية المدة المحددة للدراسة إذ بلغ (٣٢١,٤٩١) مليون جنيه مصري، وقد بلغ معدل النمو المركب له (١٥,٥٧١)، وهذا مبين في العمود رقم (٦) من الجدول.

جدول (٢) عرض النقود بمجاميعه المختلفة في مصر للمدة ١٩٩٥-٢٠٠١

سنوات	صافي العملة في التداول مليون جنيه (١)	عرض النقود M1 مليون جنيه (٢)	نسبة ١/٢ (٣)	عرض النقود M2 مليون جنيه (٤)	نسبة ١/٤ (٥)	عرض النقود M3 مليون جنيه (٦)	نسبة ١/٦
١٩٨٥	٨,٢٨٥	١٤,٦٩٦	٥٦,٣٧٥	٣٠,٦٧٦	٢٧,٠٠٨	٣١,٧١٠	٢٦,١٢٧
١٩٨٦	٨,٨٠٣	١٥,٩٧٣	٥٥,١١١	٣٧,١٠٢	٢٣,٧٢٦	٣٨,٨٧٧	٨٨,٩٩٨
١٩٨٧	٩,٥٣٧	١٨,٢٤١	٥٢,٢٨٣	٤٤,٨٧٨	٢١,٢٥٠	٤٦,٣٨٠	٢٠,٥٦٢
١٩٨٨	١٠,٤٠٦	٢٠,٥٧٩	٥٠,٥٦٦	٥٤,٥٤٩	١٩,٠٧٦	٦٥,٢٤٩	١٨,٤٩٩
١٩٨٩	١٠,٩٣٤	٢٢,٤٧١	٤٨,٦٥٨	٦٤,٠٩٤	١٧,٠٥٩	٦٦,٠٣٦	١٦,٥٥٧
١٩٩٠	١٢,٤١٦	٢٦,٢٠٥	٤٧,٣٥٧	٨٢,٥٠٨	١٥,٠٤١	٨٤,٥٣٧	١٤,٦٨٠
١٩٩١	١٣,٥٢٤	٢٨,٣٣٧	٤٧,٧٢٥	٩٨,٤٦٤	١٣,٧٣٥	١٠٠,٩٢٧	١٣,٣٩٩
١٩٩٢	١٥,٢٤١	٣٠,٨٣٢	٤٩,٤٣٢	١١٧,٥٩٤	١٢,٩٦٠	١٢٠,٤١١	١٢,٦٥٧
١٩٩٣	١٧,٩١٨	٣٤,٥١٧	٥١,٥٤٠	١١٣,١٧٤	١٥,٧٤٣	١٣٦,٧٥٢	١٣,٠٢٩
١٩٩٤	٢٠,٦١٢	٣٨,٨٧٥	٥٣,٨٥٢	١٤٨,١٠٩	١٣,٩١٦	١٣٥,٠٤٠	١٥,٢٦٣
١٩٩٥	٢٢,٩٥٠	٤١,٥٤٠	٥٤,٧٦٦	١٦٢,٧٦٦	١٣,٩٧٧	١٦٩,٠٤١	٢٠,٨٦٣
١٩٩٦	٢٤,٩٥٤	٤٤,٥١٢	٥٦,٠٥٠	١٨٠,٤٠٤	١٣,٨٣٢	١٨٨,٥٣٨	١٣,٢٣٥
١٩٩٧	٢٨,٢١٥	٤٨,٧٠٨	٥٧,٩٢٦	١٩٩,٨٣٤	١٤,١١٩	٢١٠,٧٢١	١٣,٣٨٩
١٩٩٨	٣١,٥٠٢	٥٨,٥٧٧	٥٣,٧٧٨	٢٢١,٣٧٢	١٤,٢٣٠	٢٣٥,٦٥٤	١٣,٣٦٧
١٩٩٩	٣٥,٣١٠	٥٩,٠٦٦	٥٩,٧٨٠	٢٣٣,٩١	١٥,٠٩٥	٢٥١,٧٩٧	١٤,٠٢٣
٢٠٠٠	٣٧,٩٠٢	٦٢,١٩٥	٦٠,٩٤٠	٢٦,٩٩٩	١٤,٥٢١	٢٨٢,٢٠٥	١٣,٤٣٠
٢٠٠١	٤٠,٥٤٨	٦٧,٠٧٨	٦٠,٤٤١	٢٩٥,٤٩١	١٣,٧٢٢	٣٢١,٢١٩	١٢,٦٢٠
النمو المركب	%١٠,٤٣٤	٩,٩٥٤		١٥,٢٠٨		١٥,٥٧١	

المصدر: الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦) IFS, IMF للسنوات ١٩٨٦-١٩٨٨-١٩٩٢-٢٠٠٢

الأعمدة (٣، ٥، ٧) إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦). يمثل الملحق (٢) بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتأثرة بعرض النقود والمدرسة في مصر للمدة الزمنية المحصورة بين (١٩٨٥ - ٢٠٠١)، ونلاحظ منه أن الناتج المحلي الإجمالي وهو مثبت بحسب أسعار ١٩٩٥ قد بلغ في بداية المدة

(١٣٥٦,٩٢٠) مليون جنيه واستمر بالارتفاع حتى عام ١٩٨٨ إذ بلغ (١٩٣٤,٣٤٣) مليون جنيه وبعد ذلك انخفض في عام ١٩٨٩ إذ بلغ (١٦٣٠,٥٧٣) مليون جنيه وعاد مرة أخرى للارتفاع مستمراً به حتى أن بلغ أعلى مستوياته في عام ٢٠٠٠ إذ بلغ (٢٦٥٧,٩٧٧) مليون جنيه مصري. أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد بلغ (١٣%) في عام ١٩٨٥ وبقي ثابتاً على هذا المعدل حتى عام ١٩٨٨، ثم بعد ذلك بدأ بالارتفاع حتى وصل أعلى مستوى له في عام ١٩٩١ إذ بلغ (٢٠%) ثم بعد ذلك أخذ بالانخفاض حتى وصل مستواه الأدنى في عام ٢٠٠١ إذ بلغ (١١%). وكذلك نلاحظ من الجدول أيضاً أن المستوى العام للأسعار لدولة مصر قد شهد حالة ارتفاع مستمر على مدى المدة المحددة للدراسة إذ بلغ في عام ١٩٨٥ (١٢,٢%) واستمر بالارتفاع حتى أن وصل إلى (١٢٦,٥%) في عام ٢٠٠١. فضلاً عن ذلك إن الميزان التجاري قد شهد حالة من الاختلال متمثلة بالعجز طول فترة الدراسة وقد بلغ مستواه الأقصى عام ١٩٩٨ إذ بلغ (-٨,٥٦٥) مليون جنيه مصري. وبما أن الميزان التجاري يمثل جزءاً من ميزان المدفوعات الكلي فإنه حتماً سيؤثر فيه، وقد لاحظنا ذلك من الجدول إذ شهد ميزان المدفوعات الكلي هو الآخر حالة مستمرة من العجز امتدت من عام ١٩٨٥ إذ بلغ فيها (-٢٠٠) مليون جنيه إلى عام ١٩٩١ إذ بلغ (-٢٠٧٣) مليون جنيه وبدأ بعد ذلك بالارتفاع حتى شهد أعلى مستوى فائض له في عام ١٩٩٣ إذ بلغ (١٨) مليون جنيه مصري، وعاد مرة أخرى للانخفاض ليشهد حالات العجز المستمرة حتى نهاية المدة المدروسة.

كذلك نلاحظ من الجدول أن الموازنة الحكومية هي الأخرى كانت تعاني من حالات عجز متتالية بدأت من عام ١٩٨٥ إذ كان مقدار العجز فيها بلغ (-٣,٤٣٩) مليون جنيه واستمر حتى عام ١٩٩٢ إذ بلغ (-١,٨٣١) مليون جنيه وبعد ذلك تحسن وضع الموازنة لتشهد حالة من الفائض بلغت أقصاها (٢٦٨١) مليون جنيه وكان ذلك في عام ١٩٩٣ واستمرت حالة الفائض حتى عام ١٩٩٥ ولكن بعد ذلك عادت الموازنة الحكومية مرة أخرى للانخفاض لتشهد حالات العجز المستمرة حتى عام ٢٠٠١.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فقد بلغت قيمته (١٤,٩٤٥) مليون جنيه عام ١٩٨٥ واستمرت بالارتفاع حتى بلغت مستواها الأقصى في عام (١٩٩٧) إذ بلغت (٧٨,٥٠٣) مليون جنيه مصري، وبدأت بعد ذلك بالانخفاض حتى نهاية المدة الدراسية.

إضافة إلى ذلك نلاحظ من الجدول أن البطالة في مصر قد بلغت (١,٠٢١) مليون عامل في عام ١٩٨٥ واستمرت قيمتها بالارتفاع حتى بلغت أقصى مستوى لها (١,٩١٧) مليون عامل وكان ذلك في عام ١٩٩٥، وبعد ذلك شهدت انخفاضاً خلال

عامي (١٩٩٦ و ١٩٩٧) إذ بلغت (١,٧٣٢) و (١,٤٤٦) مليون عامل على التوالي، ثم عادت مرة أخرى للارتفاع حتى بلغت (١,٥٢١) مليون عامل في عام ٢٠٠١. أما سعر الصرف الأجنبي فقد بلغ (٠,٧) جنيه مصري/دولار أمريكي في عام ١٩٨٥، وبقي ثابتاً على هذا المقدار حتى عام ١٩٨٨، وبعدها بدأ بالارتفاع حتى وصل إلى (٣,٣٩١) جنيه مصري/دولار أمريكي وكان ذلك في عام ١٩٩٤، وهذا الارتفاع يدل على انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في تلك الفترة، ولكنه بعد ذلك بدأ بالانخفاض ليصل إلى (٣,٣٨٨) جنيه مصري/دولار أمريكي في عام ١٩٩٦ وبقي ثابت على هذا المقدار لمدة ثلاثة أعوام، وبعدها عاود الارتفاع مرة أخرى ليبلغ أعلى مستوى له خلال المدة المدروسة إذ وصل إلى (٤,٤٩٠) جنيه مصري/دولار أمريكي وكان ذلك في عام ٢٠٠١.

٣- الفلبين:

يشمل الجدول رقم (٣) بيانات المتغيرات الاقتصادية الخاصة بمجاميع عرض النقود المدروسة في الفلبين للمدة الزمنية (١٩٨٥ - ١٩٩٧) ونلاحظ منه، إن صافي العملة في التداول قد بدأ بـ (٢٤,٠٣) بليون بيزو عام ١٩٨٥ بشكل متزايد حتى بلغ مستواه الأعلى عام ١٩٩٧ إذ بلغ (١٤٣,٦٤) بليون بيزو فلبيني، وقد بلغ معدل النمو المركب له (١١,٨٢%)، هذا ما يبينه العمود رقم (١) من الجدول نفسه أما العمود الثاني منه فيبين إن عرض النقود الضيق (M_1) قد بلغ (٣٦,٧٦) بليون بيزو عام ١٩٨٥ وبعد ذلك بدأ بالارتفاع واستمر عليه حتى نهاية مدة الدراسة إذ بلغ أعلى مستوياته ليكون (٢٦٦,٣٣) بليون بيزو فلبيني، وكان معدل النمو المركب له (١٧,٩٤٢) ويبين لنا العمود رقم (٣) نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الضيق ونلاحظ إنها كانت في بداية الفترة (٦٥,٣٧) وانخفضت إلى (٥٣,٩٣٣) في نهاية المدة وهي في كلتا الحالتين تعد نسبة متوسطة لصافي العملة في التداول إلى عرض النقود الضيق، وهذا يعكس وضعاً مصرفياً أقل تطوراً من المجموعة الأولى.

أما العمود رقم (٤) فيبين لنا إن عرض النقود الواسع (M_2) فقد تزايد من ١٢٤ بليون بيزو في عام ١٩٨٥ إلى ١٤٩٢ بليون بيزو في عام ١٩٩٧. وكان معدل النمو المركب له (٢٣,٠٣٥) كذلك نلاحظ من العمود الخامس في الجدول نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الضيق، وقد بلغت هذه النسبة في بداية مدة البحث (١٩,٣٧٩%). وانخفضت إلى (٩,٦٢٧%) في عام ١٩٩٧.

ويبين العمود السادس في الجدول إن عرض النقود بمعناه الأوسع (M_3) قد تزايد من (١٧٣,٥٤) بليون بيزو عام ١٩٨٥ إلى (١٦١٢,٣٤) بليون بيزو عام ١٩٩٧ إذ كان هذا أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة، وكان معدل النمو المركب له قد بلغ (٢٠,٤١٢%).

أما العمود السابع في الجدول فنلاحظ منه نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الأوسع وهي أقل من كلتا النسبتين السابقتين إذ ابتدأت بـ (١٣,٨٤٧) في عام ١٩٨٥ وانخفضت إلى (٨,٩٠٨) عام ١٩٩٧.

وعلى العموم يمكن أن نستنتج من العمودين (٥ و ٧) في هذا الجدول إن الودائع الزمنية أخذت مجالاً واسعاً في العمل المصرفي الفلبيني مما يعكس حالة تزايد الإدخارات فضلاً عن ما بينه العمود رقم (٣) من تزايد في التعامل النقدي أو الاحتفاظ بالسيولة النقدية أكثر من وسائل الدفع الأخرى.

جدول (٣) عرض النقود بمجاميعه المختلفة في الفلبين

السنوات	صافي العملة في التداول بليون بيزو (١)	عرض النقود M1 بليون بيزو (٢)	نسبة ١/٢ (٣)	عرض النقود M2 بليون بيزو (٤)	نسبة ١/٤ (٥)	عرض النقود M3 بليون بيزو (٦)	نسبة ١/٦ (٧)
١٩٨٥	٢٤,٠٣	٣٦,٧٦	٦٥,٣٧٠	١٢٤	١٩,٣٧٩	١٧٣,٥٤	١٣,٨٤٧
١٩٨٦	٢٩,٢٦	٤٨,١٧	٦٧,٧٧٨	١٦٣	١٧,٩٥٠	١٧٦,١٧	١٦,٦٠٩
١٩٨٧	٣٥,٣٧	٥٨,٨٠	٦٥,٧٤٣	١٨٥	١٩,١١٨	٢٠٠,٠٧	١٧,٦٧٨
١٩٨٨	٤٠,٦٤	٦١,٢٠	٦٦,٤٠٥	٢٣٠	١٧,٦٦٩	٢٥٠,١٩	١٦,٢٤٣
١٩٨٩	٥٢,٩٤	٨١,٢٨	٦٥,١٣٢	٢٩٩	١٧,٧٠٥	٣٢٤,٢١	١٦,٣٢٨
١٩٩٠	٦١,٩٢	٩٢,٩٤	٦٦,٦٢٣	٣٦٧	١٦,٨٧١	٣٩٦,٤٥	١٥,٦١٨
١٩٩١	٦٩,٣٩	١٠٧,٦٩	٦٤,٤٣٥	٤٣٠	١٦,١٣٧	٤٧١,٠٨	١٤,٧٣٠
١٩٩٢	٧٤,٣٠	١١٧,٥٤	٦٣,٢١٢	٤٨٩	٥,١٩٤	٥٤٠,٢٨	١٣,٧٥٢
١٩٩٣	٨٤,٨٠	١٤٣,٧١	٥٨,٥٠٦	٦٢١	١٣,٥٣٩	٦٨٤,٥٣	١٢,٢٨٢
١٩٩٤	٩٥,٨٦	١٥٩,٩٠	٥٩,٨٣٧	٧٧٣	١٢,٣٧٧	٨٤٢,١٤	١١,٣٦١
١٩٩٥	١١٠,٨٩	١٩٤,٦٣	٧٥,٠٢١	٩٦٠	١١,١٥٠	١٠٥٣,٥٦	١٠,٥٣٣
١٩٩٦	١٢٢,٩٥	٢٣٣,١٢	٥٢,٧٤١	١١٨٣	١٠,٣٩٣	١٢٨٩,٧١	٩,٥٣٣
١٩٩٧	١٤٣,٦٤	٢٦٦,٣٣	٥٣,٩٣٣	١٤٩٢	٩,٦٢٧	١٦١٢,٣٤	٨,٩٠٨
النمو المركب	%١١,٨٢	%١٧,٩٤		%٢٣,٠٣٥		%٢٠,٤١٢	

المصدر: الأعمدة (١, ٢, ٤, ٦) IFS, IMF للسنوات ١٩٨٦-١٩٨٨-١٩٩٢-٢٠٠٠

الأعمدة (٣, ٥, ٧) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١, ٢, ٤, ٦). يمثل الملحق (٣) بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتأثرة بعرض النقود والمدرسة في الفلبين للمدة الزمنية (١٩٨٥ - ١٩٩٧)، ونلاحظ منه إن الناتج المحلي الإجمالي وهو مثبت بحسب أسعار عام ١٩٩٠ قد بلغ (٨,٥٤٨) بليون بيزو في عام ١٩٨٥ وواصل تزايدته حتى بلغ مستواه الأقصى في عام ١٩٩٧ إذ وصل إلى (١٣,٣٣٤) بليون بيزو فلبيني.

أما سعر الفائدة فيتضح لنا إنه كان (١٢,٧٥٠%) عام ١٩٨٥ ولكن بعد ذلك انخفض إلى (١٠%) وبقي على هذا المعدل حتى عام ١٩٨٨، وعاد ليرتفع مرة أخرى إذ وصل إلى (١٤,٣%) عام ١٩٩٢، وبعد ذلك بدأ بالانخفاض من جديد حتى

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

وصل إلى (٨,٣) عام ١٩٩٤، ولكنه بدأ بالارتفاع مرة أخرى إلى أن بلغ مستواه الأعلى ١٩٩٧ إذ وصل إلى (١٤,٦٤٠%)، وارتفاع سعر الفائدة هذا يوضح زيادة المدخرات التي نوهنا عنها قبل قليل.

أما بالنسبة للمستوى العام للأسعار فنلاحظ من الجدول أنه بتزايد مستمر طوال المدة المحددة للدراسة إذ أنه ازداد من (٦٨,٧%) في عام ١٩٨٥، إلى (١٨٦%) عام ١٩٩٧.

أما الميزان التجاري فقد كان يتصف بتحقيق الفائض في الأعوام الأولى من المدة المحددة للبحث وكان أعلى معدل فائض حققه هو في عام ١٩٨٦ إذ بلغ (١٨,١٤) بليون بيزو، واستمرت حالة الفائض تلازمه حتى ١٩٨٨، ولكن بعد ذلك بدأ يعاني من حالة عجز مستمرة بلغ أقصاها (-١٠,١١٢) بليون بيزو وكان ذلك عام ١٩٩٧.

كذلك يبين لنا ذات الجدول أن ميزان المدفوعات الكلي للفلبين قد كان في حالة فائض مستمرة تقريباً طول مدة البحث ما عدا ثلاثة أعوام هي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ و ١٩٩٧ والتي كان يعاني فيها ميزان المدفوعات من عجز إذ بلغت قيمتها [-٥٨) و (-٤٥)

و(-٣,٠٩٤) بليون بيزو على التوالي، وقد حقق هذا الميزان أعلى معدل فائض في عام ١٩٩٦ إذ بلغ (٤٣٣٨) بليون بيزو.

أما الموازنة الحكومية فقد كانت في حالة عجز مستمر من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ وبلغ أقصى عجز فيها عام ١٩٩٠ إذ وصل إلى (-٣٧,١٩٤) بليون بيزو فلبيني، ولكن بعد ذلك بدأت بتحقيق فائض مقداره (١٨,١١٤) بليون بيزو في عام ١٩٩٤ وانخفضت إلى (١,٥٦٤) بليون بيزو في عام ١٩٩٧.

وفضلاً عن ذلك نلاحظ أن الإنفاق الحكومي قد ارتفع من (٦٤,٠٨٤) بليون بيزو عام ١٩٨٥ إلى (٤٦٦,٦٩٠) بليون بيزو عام ١٩٩٧.

إن البطالة في الفلبين كانت (١,٢٢١) مليون عامل في عام ١٩٨٥ وارتفعت إلى (٢,٠٨٥) مليون عامل عام ١٩٨٧ وبعد ذلك بقيت تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع حتى أن بلغت أقصى مستوى لها عام ١٩٩٥ إذ بلغت (٢,٧٠٣) مليون عامل وبقيت على هذا المعدل إلى نهاية المدة.

أما سعر الصرف الأجنبي فقد بلغ (١٨,٦) بيزو فلبيني/دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ وبدأ بالارتفاع حتى وصل إلى (٢٧,٥) بيزو فلبيني/دولار أمريكي وكان ذلك في عام ١٩٩١، وهذا الارتفاع يعكس انخفاض قيمة البيزو الفلبيني مقابل الدولار الأمريكي في تلك المدة، وبعد ذلك بقي يتأرجح بين (الانخفاض والارتفاع) البسيط حتى أن بلغ أعلى مستوى له خلال المدة المدروسة إذ وصل إلى (٢٩,٥) بيزو فلبيني/دولار أمريكي وكان ذلك في عام ١٩٩٧.

٤. الهند:

يبين الجدول (٤) بيانات المجاميع النقدية المدروسة في الهند للمدة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥ - ٢٠٠١)، ونلاحظ منه إن صافي العملة في التداول في الهند قد بلغ (٢٣٤,٤) بليون ربية في عام ١٩٨٥ واستمر بالزيادة حتى بلغ أعلى مستوى له وهو (٢٣٠,١,٨) بليون ربية وكان ذلك في عام (٢٠٠١) ويبين ذلك في العمود رقم (١) من الجدول.

أما العمود رقم (٢) فيبين لنا أن عرض النقود بمعناه الضيق (M_1) قد تزايد من (٤١٦,٤) بليون ربية عام ١٩٨٥ إلى (٣٨٥٠,٩) بليون ربية عام ٢٠٠١، وكان معدل النمو المركب له (١٤,٩٨٤)، أن العمود رقم (٣) في الجدول يبين نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الضيق، وقد تراوحت هذه النسبة بين (٥٥,٩٥٨) و (٦٤,٤٢٦) إذ كانت في بداية المدة المحددة للبحث مرتفعة نوعاً ما وبلغت (٥٩,٧٤٥%) في عام ١٩٨٦ وهذا يعني أن صافي العملة في التداول يشكل أكثر من ثلثي عرض النقود (بمعناه الضيق)، وهذا ما يعكس التخلف النقدي في التعاملات الاقتصادية في هذه الدولة لأن هذه النسبة تدل على عدم انتشار الوعي المصرفي بين أفراد مجتمعها.

أما العمود الرابع من الجدول فيتبين منه أن عرض النقود بمعناه الواسع (M_2) قد بلغت قيمته (١١٢٤,٧) بليون ربية عام ١٩٨٥ وتزايد إلى أن وصل إلى قيمته القصوى عام ٢٠٠١ إذ بلغت (١٣٣٧٢,٩) بليون ربية هندية، وقد كان معدل النمو المركب له (١٦,٧٣٤).

أما العمود رقم (٥) فيبين نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الواسع وقد بلغت هذه النسبة في عام (١٩٨٥) (٢٠,٨٤١) وقد انخفضت إلى (١٧,٥٦٨) عام (٢٠٠١).

كذلك نلاحظ في الجدول أيضاً إن عرض النقود بمعناه الواسع (M_3) تزايد من (١١٥٢,٤٨) بليون ربية في عام (١٩٨٥) إلى (١٣٩٨,٣٦) بليون ربية عام (٢٠٠١) وهو أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة وقد بلغ معدل النمو المركب له (١٦,٨٨٢) هذا ما يبينه العمود رقم (٦).

أما العمود رقم (٧) فيبين نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الأوسع فقد كانت هذه النسبة تشكل (٢٠,٣٣٨) في عام ١٩٨٥ انخفضت إلى ١٦,٤٦٠ عام ٢٠٠١.

جدول (٤) عرض النقود بمجاميعه المختلفة في الهند للمدة ١٩٨٥-٢٠٠١

نسبة ١/٦	عرض النقود M3 بليون ربية هندية	نسبة ١/٤	عرض النقود M2 بليون ربية هندية	نسبة ١/٢	عرض النقود M1 بليون ربية هندية	صافي العملة في التداول بليون ربية هندية	
٢٠,٣٣٨	١١٥٢,٤٨	٢٠,٨٤١	١١٢٤,٧	٥٦,٨٣٨	٤١٢,٤	٢٣٤,٤	١٩٨٥

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

٢١,٢٤٠	١٣٤٦,٥١	٢٠,٩٩٣	١٣٦٢,٣	٥٩,٧٤٥	٤٧٨,٧	٢٨٦	١٩٨٦
٢٠,١٧٨	١٥٦٤,٠٤	٢٠,٤٥٦	١٥٤٢,٨	٥٨,١٠٠	٥٤٣,٢	٣١٥,٦	١٩٨٧
١٩,٣١٧	١٨٤٤,٩٥	١٩,٥٢٨	١٨٢٥	٥٦,٣٢١	٦,٢,٨	٣٥٦,٤	١٩٨٨
٢٠,٣٦٧	٢١٣٣,٢٨	٢٠,٥٧٢	٢١١٢	٥٨,١٧٣	٧٤٦,٩	٤٣٤,٥	١٩٨٩
٢٠,٤٦٦	٢٤٥٢,٩٧	٢٠,٦٥٢	٢٤٣٠,٢	٥٨,٧٩٨	٨٣٥,٦	٥٠١,٩	١٩٩٠
٢٠,٣٩٩	٢٨٩٩,٥٩	٢٠,٥٦٤	٢٨٧٥,٤	٥٦,٥٢٤	١٠٤٦,١	٥٩١,٣	١٩٩١
١٨,٨٧٥	٢٤٢١,٤	١٩,٢١٨	٣٣٦٠,٣	٥٧,٦١٤	١١٢٠,٩	٦٤٥,٨	١٩٩٢
١٦,٧٩٨	٤٦٦٢,٩	١٩,٩٢٢	٣٩٣١,٨	٥٨,٨٨٥	١٣٣٠,٢	٧٨٣,٣	١٩٩٣
١٩,٦٧٣	٤٨٢١,٢	٢٠,٠٥٧	٤٧٢٩	٥٥,٩٥٨	١٦٩٥	٩٤٨,٥	١٩٩٤
١٩,٥١٦	٥٨٢١,٨	٢١,٦٤٣	٥٢٤٩,٧	٦٠,٣٢٣	١٨٨٧,٥	١١٣٦,٥	١٩٩٥
٢١,٧٢٦	٤٤٢١,٦	٢٢,٣٨٢	٦٢٣٣,٤	٦٤,٤٢٦	٢١٤٨,٩	١٣٩٥,٢	١٩٩٦
١٩,٤٤٣	٧٤٢١,٥	١٩,٦٧٤	٧٣٣٤,٢	٥٩,٦٤٥	٢٤١٩,٣	١٤٤,٣	١٩٩٧
١٨,٣٩٧	٨٨٢٩,٣	١٨٧٤٢	٨٦٦٦,٨	٦٠,٠٨٥	٢٧٠٣,٥	١٦٢٤,٢	١٩٩٨
١٧,١٥١	١١٢٢٣,٤	١٨,٩٥٩	١٠١٥٣	٦٠,٨٩٤	٣١٦١,٢	١٩٢٥	١٩٩٩
١٧,٢٢٧	١١٨٣٣,٢	١٧,٥٦٨	١١٦٠٣,٤	٥٨,٣١١	٣٤٩٥,٩	٢٠٣٨,٥	٢٠٠٠
١٦,٤٦٠	١٣٩٨٣,٦	١٧,٥٦٨	١٣٣٧٢,٩	٥٩,٧٧٣	٣٨٥٠,٩	٢٣٠١,٨	٢٠٠١
	%١٦,٨٨٢		%١٦,٧٣٤		%١٤,٩٨٤	%١٥,٣٤٧	النمو المركب

المصدر: الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦) IFS, IMF للسنوات ١٩٨٦-١٩٨٨-١٩٩٢-٢٠٠٢.

الأعمدة (٣، ٥، ٧) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦).
يبين الملحق (٤) المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة في الهند للمدة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥ - ٢٠٠١) ونلاحظ منه أن الناتج المحلي الاجمالي وهو مثبت بحسب بأسعار ١٩٩٥، وقد ارتفع من (٦٨,١١٤) بليون ربية عام ١٩٨٥ حتى إن بلغ (١٥٨,٢١١) بليون ربية عام ٢٠٠١ كذلك نلاحظ من الجدول إن سعر الفائدة قد بلغ (١٠%) في عام ١٩٨٥ بعد ذلك بدأ بالإنخفاض إلى أن وصل ٩,٧٣% في عام (١٩٨٨) ولكنه عاد مرة أخرى ليرتفع حتى بلغ مستواه الأقصى (١٩,٣٥%) وكان ذلك في عام ١٩٩١، ومرة ثانية بدأ سعر الفائدة بالانخفاض حتى عام ١٩٩٤، إذ بلغ (٧,١٤%)، وارتفع عام ١٩٩٥ إلى (١٥,٥٧%) وعاد مرة أخرى بالإنخفاض حتى إذ بلغ (٥,٢٣%) عام ٢٠٠١.

فضلا عن ذلك نلاحظ ان المستوى العام للأسعار قد بلغ (٦٦,٨%) عام ١٩٨٥، وارتفع إلى (٧٢,٦) عام ١٩٨٦ ثم نخفض إلى (٤٨%) عام ١٩٨٧، وبدأ بعد ذلك بالارتفاع حتى وصوله المستوى الأقصى عام ٢٠٠١ إذ بلغ (١٤٤,٣%)، أما الميزان التجاري للهند فيظهره لنا الجدول نفسه، ويبدو واضحاً عليه العجز المستمر طول مدة الدراسة وقد بلغ أعلى عجز له عام ١٩٩٦ إذ بلغ (١٣,٩٨٩-) بليون ربية، وكذلك نلاحظ ان ميزان المدفوعات الكلي للدولة نفسها قد كان في بداية مدة البحث يعاني من

حالة عجزه، وكنه بدأ بعد ذلك يتناوب بين تحقيق الفائض تارة والمعاونة من العجز تارة أخرى حتى عام ١٩٩٦، إذ استقر بعد ذلك من تحقيق فائض مستمر بلغ أقصاه عام ١٩٩٩، إذ وصل إلى (٦,٦٦٤) بليون ربية، أما الموازنة الحكومية للهند فقد كانت تعاني من العجز المستمر طول المدة المحددة للدراسة، وقد بلغت أعلى مستوى عجز عام ٢٠٠١، إذ بلغ (١١٢٢,٥) بليون ربية فضلاً عن ذلك نلاحظ ان الاتفاق الحكومي قد بلغ (٤٣٠,٧) بليون ربية، واصل تزايدته حتى إذ بلغ (٣٨٨٧,٥) بليون ربية عام ٢٠٠١، وكان ذلك مستواه الأقصى خلال المدة المدروسة.

أما البطالة، فقد بلغت (٢٤,٨٦١) مليون عامل في عام ١٩٨٥، واستمرت بالارتفاع عام ١٩٩٢، إذ بلغت (٣٦,٧٥٨) مليون عامل، وبعد ذلك بدأت تتراوح بين الارتفاع والانخفاض البسيط حتى نهاية الفترة وقد بلغت أقصى مستوى لها عام ١٩٩٩ إذ بلغت (٤٠,٣٧١) مليون عامل كذلك نلاحظ ان سعر الصرف الأجنبي تبدو حالة التزايد المستمرة واضحة عليه إذ تزايد من (١٣,٣٦٣) ربية هندية/دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ إلى (٦٠,٩١١) ربية هندية/دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، وهذا يعكس انخفاض قيمة الربية الهندية مقابل الدولار الأمريكي طوال المدة المحددة للبحث.

التحليل القياسي لأثر عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في دول العينة

١- المكسيك:

بعد تحليل بيانات المكسيك للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥-١٩٩٧) تبين من النتائج أن عرض النقود الضيق (M_1) هو المقياس الذي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، طبقاً للمعادلة التالية:

$$GDP = 5641 + 14.6 M_1$$

وتشير المعادلة إلى أن تغير عرض النقود (M_1) بمقدار وحدة واحدة يولد تغيراً مقداره (١٤,٦) وحدة في الناتج المحلي الإجمالي. وأكد التحليل إتجاه العلاقة النظرية (الموجبة) بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي. وقد فسر عرض النقود الضيق (M_1) ما يقرب من (٣٠%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخاصة بهذا المتغير.

جدول (٥) يوضح تحليل الانحدار للناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

Step	١
Constant	٥٦٤١
M_1	١٤٦
T	٢,١٩
R^2	٣٠,٣٥

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية

كذلك يبين تحليل الانحدار أنّ أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على سعر الفائدة هو مقياس عرض النقود الضيق (M_1)، إذ أنّ تغييره بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغيير سعر الفائدة بمقدار (-0.22) وحدة، وحسب المعادلة التالية:

$$r = 67.12 - 0.22 M_1$$

ويبين التحليل أنّ (48%) من التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة تعود إلى التغير في عرض النقود، كما أكد التحليل إتجاه العلاقة النظرية (السالبة) بين عرض النقود وسعر الفائدة، ونتائج التحليل يبينها الجدول التالي:

جدول (٦) يوضّح تحليل الانحدار لسعر الفائدة في المكسيك

Step	١
Constant	٦٧,١٢
M0	- ٠,٢٢١
T	٣,١٧-
R ²	٤٧,٧١

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. أما بالنسبة لمستوى الأسعار فقد أثبتت النتائج أنّ مقياس صافي العملة في التداول قد احتل الخطوة الأولى في التأثير عليه وبقوة تفسيرية عالية بلغت (98.68%) كما يوضحها معامل التحديد (R^2)، إذ أنّ تغيير صافي العملة في التداول (M_0) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير في مستوى الأسعار بما مقداره (3.75) وحدة، طبقاً للمعادلة التالية:

$$P = 2.633 + 3.75M_0$$

وتشير المعادلة الى ان التحليل قد اكد العلاقة الموجبة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار ، والجدول التالي يبين نتائج التحليل:
جدول (٧) يوضّح تحليل الانحدار للمستوى العام للأسعار في المكسيك

Step	١
Constant	٢,٦٣٣
M0	٣,٧٥
T	٢٨,٦٧
R ²	٩٨,٦٨

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. بالإضافة الى ذلك فقد بين تحليل الانحدار ان المقياس الذي يؤثر على الانفاق الحكومي في المكسيك هو مقياس عرض النقود الاوسع (M_3)، اذ يشير التحليل الى

ان تغير هذا المقياس بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مقداره (0.503) وحدة في الانفاق الحكومي، طبقا للمعادلة الآتية:

$$EX = 31.68 + 0.503 M_3$$

وبين التحليل أن عرض النقود الأوسع (M_3) قد فسر وحده ما يقارب ٩٧% من التغيرات التي تحصل في الإنفاق الحكومي، كما بين التحليل العلاقة الموجبة بين عرض النقود والإنفاق الحكومي. والجدول التالي يبين النتائج التي أظهرها التحليل:

جدول (٨) تحليل الانحدار للإنفاق الحكومي في المكسيك

Step	١
Constant	٣١,٦٨
M_3	٠,٥٠٣
T	١٨,٧١
R^2	٩٦,٩٥

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. كذلك تبين من تحليل الانحدار إن مقاييس عرض لم يتضح لها أي تأثير على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات الكلي وصافي الموازنة الحكومية وسعر الصرف الأجنبي. يتضح لنا مما سبق أن مقاييس عرض النقود (M_3, M_2, M_1, M_0) أغلبها مؤثرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المكسيك، ولكن أكثرها تأثيراً هو مقياس عرض النقود الضيق (M_1)، إذ أظهر تأثيره واضحاً على كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة. أما مقياس صافي العملة في التداول، فقد كان له تأثير واضح على المستوى العام للأسعار. وظهر تأثير مقياس عرض النقود الأوسع (M_3)، واضحاً على الإنفاق الحكومي. أما مقياس عرض النقود الواسع (M_2)، فلم يكن له تأثير واضح على متغيره. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (٩) يوضح خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة

في المكسيك

المتغيرات المستقلة \ المتغيرات التابعة	M_0	M_1	M_2	M_3
GDP		✓		
r		✓		
P	✓			
TB				
BoP				
NB				
EX				✓

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

UE				
ER				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٢-مصر:

عند استخدام تحليل الانحدار لتحليل بيانات مصر ولمدة سبعة عشر عاماً ظهر من النتائج أن مقياس عرض النقود (M_1) قد احتل المرتبة الأولى في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي بقوة تفسيرية عالية بلغت (٩٢,٨٩%) كما يوضحها معامل التحديد (R^2)، إذ أنّ تغير مقدار وحدة واحدة في عرض النقود الضيق (M_1) يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٢٣,٢) وحدة طبقاً للمعادلة التالية:

$$GDP = 11.02 + 23.2 M_1$$

وتشير المعادلة إلى أنّ التحليل قد أكد اتجاه العلاقة النظرية (الموجبة) بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبين النتائج التي أظهرها التحليل: جدول (١٠) يوضّح تحليل الانحدار للناتج المحلي الإجمالي في مصر

Step	١
Constant	١١,٠٢
M_3	٢٣,٢
T	١٤
R^2	٩٢,٨٩

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. أما بالنسبة لسعر الفائدة، فقد أثبت تحليل الانحدار أنّ مقياس صافي العملة في التداول (M_0) هو المقياس المؤثر فيه حسب المعادلة التالية:

$$r = 15.80 - 0.102M_0$$

حيث أن تغير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر الفائدة بمقدار (٠,١٠٢) وحدة، وفسر هذا المتغير (M_0) ما يقارب من ٢٣% من التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة في مصر، بالإضافة إلى ذلك فإنّ التحليل بيّن العلاقة العكسية بين عرض النقود وسعر الفائدة. والنتائج التي أظهرها التحليل بيّنها الجدول التالي:

جدول (١١) تحليل الانحدار لسعر الفائدة في مصر

Step	١
Constant	١٥,٨
M_0	-
T	٢,١١-

R ²	٢٢,٩٣
----------------	-------

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.
كذلك بيّن تحليل الانحدار أن مقياس عرض النقود الضيق (M_1) هو أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على المستوى العام للأسعار، إذ أنّ تغير الأول بمقدار وحدة واحدة يجعل من الثاني يتغير بمقدار (٢,١١) وحدة،
حسب المعادلة التالية:

$$P = - 0.707 + 2.11 M_1$$

وقد أكد التحليل العلاقة النظرية (الموجبة) بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، فضلاً عن أنّ التحليل بيّن أنّ مقياس عرض النقود الضيق (M_1) قد فسر لوحده ما يقارب من ٩٥% من التغيرات التي تحصل في مستوى الأسعار. والجدول (١٢) يبين نتائج التحليل:

جدول (١٢) تحليل الانحدار لمستوى الأسعار في مصر

Step	١
Constant	- ٠,٧٠٧
M0	٢,١١
T	١٦,٦٣
R ²	٩٤,٨٥

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.
وأظهرت النتائج أيضاً أنّ مقياس صافي العملة في التداول هو المقياس الأكثر تأثيراً على الميزان التجاري في مصر، إذ أنّ تغير الأول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مقداره (- 0.607) وحدة في الميزان التجاري، طبقاً للمعادلة التالية:

$$TB = - 3.307 - 0.607 M0$$

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل:

جدول (١٣) تحليل الانحدار للميزان التجاري في مصر

Step	١
Constant	- 3.307
M0	- 0.67
t	-2.02
R ²	21.33

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

ويتبين من نفس الجدول أنّ صافي العملة في التداول قد فسر وحده ما يقرب من ٦١% من التغيرات التي تحصل في الميزان التجاري في مصر. وكذلك فإنّ التحليل أظهر العلاقة العكسية بين عرض النقود والميزان التجاري. إضافة إلى ذلك فقد بيّن التحليل أنّ عرض النقود الواسع (M_2) هو المقياس المؤثر في كلّ من الإنفاق الحكومي والبطالة طبقاً للمعادلات الآتية:

$$EX = 17.69 + 0.201 M_2 \dots\dots\dots (1)$$

$$UE = 1.160 + 0.00196 M_2 \dots\dots\dots (2)$$

إذ تشير المعادلة الأولى إلى أن تغير عرض النقود (M_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير الإنفاق الحكومي بمقدار (٠,٢٠١) وحدة، وقد فسّر عرض النقود الواسع (M_2) ما يقارب من ٤٧% من التغيرات التي تحصل في الإنفاق الحكومي، وقد أظهر التحليل العلاقة الموجبة بين عرض النقود والإنفاق الحكومي. ويبين الجدول (١٤) نتائج التحليل:

جدول (١٤) تحليل الانحدار للإنفاق الحكومي في مصر

Step	١
Constant	17.69
M_2	0.201
T	3.56
R^2	47.07

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. أما المعادلة الثانية فتشير إلى أن تغير عرض النقود الواسع (M_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير البطالة بمقدار (٠,٠٠١٩٦) وحدة، وقد فسّر عرض النقود (M_2) ما يقارب من ٣٢% من التغيرات التي تحصل في البطالة، أمّا العلاقة الموجبة بين عرض النقود والبطالة فقد بيّن التحليل أنّها علاقة موجبة، وهذا يعني أنّ البطالة هنا هي بطالة إختيارية.

وننتج تحليل الانحدار يوضّحها الجدول (١٥):

جدول (١٥) تحليل الانحدار للبطالة في مصر

Step	١
Constant	1.160
M_2	0.0019
t	2.67
R^2	32.21

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف الأجنبي هو المتغير الآخر الذي أظهر التحليل أنّ مقياس عرض النقود بمعناه الواسع (M_2) هو أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً فيه. إذ إن تغير مقداره وحدة واحدة في عرض النقود الواسع (M_2) يؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي بمقدار (٠,١٣٦) وحدة طبقاً للمعادلة التالية:

$$ER = 0.753 + 0.136 M_2$$

وقد فسّر هذا المقياس (M_2) ما يقرب من ٨٩% من التغيرات التي تحصل في سعر الصرف الأجنبي في مصر، بالإضافة إلى ذلك فقد أكد التحليل إتجاه العلاقة النظرية (الموجبة) بين عرض النقود وسعر الصرف الأجنبي. ونتائج تحليل الانحدار يوضحها الجدول (١٦):

جدول (١٦) تحليل الانحدار لسعر الصرف الأجنبي في مصر

Step	١
Constant	0.753
M_2	0.013
T	6.56
R^2	88.54

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. كذلك يبيّن تحليل الانحدار أنّ تأثير مقاييس عرض النقود لم يكن فاعلاً على ميزان المدفوعات الكلي في مصر، وأظهر نتائجاً لم تتفق مع المنطق الإقتصادي تتعلق بتحليل أثر مقاييس عرض النقود على الموازنة الحكومية، ولذلك فقد تمّ رفضها.

يتضح لنا مما سبق أنّ مقياس عرض النقود الواسع (M_2) هو أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على المتغيرات الإقتصادية الكلية في مصر. إذ أظهر تأثير هذا المقياس واضحاً على كلّ من الإنفاق الحكومي والبطالة وسعر الصرف الأجنبي. أمّا مقياس صافي العملة في التداول، فقد ظهر تأثيره واضحاً على كلّ من سعر الفائدة والميزان التجاري، وظهر تأثير عرض النقود (M_1) واضحاً على كلّ من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار، أمّا مقياس عرض النقود الأوسع (M_3)، فلم يكن له تأثير واضح على أي متغير إقتصادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٧) خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في المكسيك

المتغيرات المستقلة \ المتغيرات التابعة	M0	M ₁	M ₂	M ₃
GDP		√		
r	√			
P		√		

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

TB	✓			
BoP				
NB				
EX			✓	
UE			✓	
ER			✓	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٢- الفلبين:

عند تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة في الفلبين للمدة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥-١٩٩٧)، كانت النتائج كالآتي:
إنّ مقياس صافي العملة في التداول قد احتل الخطوة الأولى في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وبقوة تفسيرية عالية بلغت (٩٦,٦٤) كما يوضحها معامل التحديد (R^2)، عند تغير صافي العملة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بمال مقداره (٠,٠٣٧) وحدة طبقاً للمعادلة الآتية:

$$GDP = 8.033 + 0.037 M_0$$

ويتضح من المعادلة إن التحليل قد أكد تجاه العلاقة النظرية الموجبة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، والنتائج التي أظهرها التحليل بينها الجدول رقم (١٨).

جدول (١٨) تحليل الإنحدار للناتج المحلي الإجمالي في الفلبين

Step	١
Constant	8.033
M_2	0.037
T	17.78
R^2	96.64

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك الحال بالنسبة للمستوى العام للأسعار فقد أثبتت النتائج ان مقياس صافي العملة في التداول (M_0) هو المقياس المؤثر فيه وحسب المعادلة الآتية:

$$P = 39.08 + 1.103 M_0$$

والتي تشير إلى تغير مقداره وحدة واحدة بصافي العملة في التداول ينتج عنه
تغيير مقداره (١,١٠٣) وحدة في المستوى العام للأسعار والجدول الآتي يوضح نتائج
التحليل.

جدول (١٩) تحليل الانحدار لمستوى الأسعار في الفلبين

Step	١
Constant	9.08
M0	1.103
T	20.42
R ²	97.43

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج
القياسي.

ويتبين من الجدول نفسه إن حوالي ٩٧% من التغيرات التي تحصل في المستوى
العام للأسعار سببها يعود إلى التغير في مقياس صافي العملة في التداول هذا فضلاً
عن أن التحليل قد أظهر العلاقة الموجبة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار،
بالإضافة إلى ذلك فقد بيّنت نتائج تحليل الانحدار وبعد استخدام الدالة اللوغارتمية، إن
المقياس الذي يؤثر على ميزان المدفوعات الكلي للفلبين هو أيضاً مقياس صافي
العملة في التداول والمعادلة الآتية تبين ذلك:

$$BOP = 1286 - 272 \log M0$$

إذ إن تغير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير
ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (٢٧٢-) ويشير التحليل أن صافي العملة في التداول قد فسر وحده ما يقارب ٢٧% من
التغيرات التي تحصل في ميزان المدفوعات الكلي للفلبين إضافة إلى ذلك أن التحليل
بين العلاقة العكسية وبين عرض النقود وميزان المدفوعات الكلي ونتائج التحليل قد
بيّنها الجدول الآتي:

جدول (٢٠) تحليل الانحدار لميزان المدفوعات الكلي في الفلبين

Step	١
Constant	1286
Log M0	-272
T	-٢٠.٢
R ²	٢٧,٠٩

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.
إضافة إلى ذلك فقد تبين من نتائج تحليل الانحدار أن مقياس صافي العملة في
التداول هو أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية
المتعلقة بالانفاق الحكومي (EX) وإبطاله (UE) وسعر الصرف الأجنبي (ER)
حسب المعادلات الآتية:

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

$$EX = -4.865 + 3.302M0 \text{ -----(1)}$$

$$UE = 1.384 + 0.0114M0 \text{ -----(2)}$$

$$ER = 18.48 + 0.079M0 \text{ ----- (3)}$$

إذ تشير المعادلة رقم (١) إلى أن تغيير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير الانفاق الحكومي بمقدار (٣,٣٠٢) وحدة وقد فسر هذا المتغير (M0) ما يقرب من ٩٩% من التغيرات التي تحصل في الانفاق الحكومي فقد أكد التحليل اتجاه العلاقة النظرية (الموجبة) بينه وبين عرض النقود ونتائج التحليل ويوضحها الجدول الآتي:

جدول (٢١) تحليل الإنحدار للانفاق الحكومي في الفلبين

Step	١
Constant	-٤,٨٦٥
M0	٣,٣٠٢
T	٣٥,٣١
R ²	٩٩,١٣

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. أما المعادلة الثانية تشير إلى أن تغيير مقداره وحدة واحدة بمقياس صافي العملة في التداول يؤدي إلى تغيير مقداره (٠,٠١١٤) وحدة بالبطالة ويشير التحليل إلى أن صافي العملة في التداول قد فسر ما يقارب من (٧٦%) من التغيرات التي تحصل في البطالة ولكن العلاقة التي أظهرها بين عرض النقود والبطالة هي علاقة موجبة وهذا ربما يكون سببه أن البطالة هي هنا بطالة اختيارية، أما النتائج التي أظهرها التحليل فيبينها الجدول الآتي:

جدول (٢٢) تحليل الإنحدار للبطالة في الفلبين

Step	١
Constant	1.384
M0	0.0114
T	5.98
R ²	76.48

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. أما المعادلة رقم (٣) فتشير إلى أن تغيير صافي العملة في التداول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي بمقدار (0.079) وحدة ونتائج التحليل يوضحها الجدول (٢٣).

جدول (٢٣) تحليل الإنحدار لسعر الصرف الأجنبي في الفلبين

Step	١
Constant	18.48

M0	0.079
T	6.17
R ²	88.46

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي. ويتبين من نفس الجدول ان حوالي (٨٨%) من التغيرات التي تحصل في سعر الصرف الأجنبي في الفلبين يعود سببه إلى التغيرات في صافي العملة في التداول ويوضح قيمة معامل التحديد (R^2) هذا فضلاً عن ان التحليل أظهر العلاقة الايجابية بين عرض النقود وسعر الصرف الأجنبي بالإضافة إلى ذلك فقد تبين من تحليل الانحدار ان تأثير مقاييس عرض النقود لم يكن فاعلاً على كل من سعر الفائدة والميزان التجاري في الفلبين وأظهر نتائج لا تتطابق مع المنطق الاقتصادي (ولهذا تم حذفها) تتعلق بتحليل أثر عرض النقود على صافي الموازنة الحكومية في الفلبين. يتضح لنا مما سبق ان المقياس المؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الفلبين هو مقياس صافي العملة في التداول (M0) إذ كان تأثيره واضحاً على كل من الناتج المحلي الاجمال والمستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات الكلي والانفاق الحكومي والبطالة وسعر الصرف الأجنبي، أما مقاييس عرض النقود الأخرى (M1, M2, M3) فلم يظهر لها تأثيراً واضحاً على أي متغير اقتصادي والجدول الاتي يبين ذلك.

جدول (٢٤) خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على التابعة في الفلبين

المتغير المستقل المتغير التابع	M0	M1	M2	M3
GDP	✓			
r				
P	✓			
TB				
Bop	✓			
NB				
EX	✓			
UE	✓			
ER	✓			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين.

٣- الهند:

عند تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة في الهند لمدة سبعة عشر عام تبين من النتائج ان المقياس الذي يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي هو مقياس صافي العملة في التداول حسب المعادلة الآتية:

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

$$GDP = 65.32 + 0.0445$$

إذ ان تغير هذا المقياس وحدة واحدة يولد تغييراً مقداره (٠,٠٤٤٥) وحدة في الناتج المحلي الاجمالي وقد = فسر هذا المقياس ما يقارب من (٩٨%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي، كما يوضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) وقد أكد التحليل على العلاقة النظرية الموجبة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي، ويوضح الجدول (٢٥) نتائج التحليل
جدول (٢٥) تحليل الإنحدار للناتج المحلي الاجمالي في الهند

Step	١
Constant	65.32
M0	0.0445
T	26.46
R^2	97.90

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك تبين من مقياس عرض النقود الأوسع ($M3$) وهو المقياس الذي ظهر تأثيره واضحاً على سعر الفائدة حيث أن تغيره في مقدار وحدة واحدة سيولد تغير في سعر الفائدة مقداره (٠,٠٠٠٥-) وحدة طبقاً للمعادلة الآتية:

$$r = 13.41 - 0.0005 M3$$

وتشير المعادلة إلى ان التحليل قد بيّن ان العلاقة السلبية بين عرض النقود وسعر الفائدة وقد فسر عرض النقود بمعناه الأوسع $M3$ ما يقارب من (٢٩%) من التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة في الهند، والجدول الآتي يبين نتائج التحليل الخاصة بهذا المتغير r .

جدول (٢٦) تحليل الإنحدار لسعر الفائدة في الهند

Step	١
Constant	١٣,٤١
M3	-٠,٠٠٠٥
T	-٢,٤٧
R^2	٢٨,٥٩

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

اضافة إلى ذلك فقد تبين من التحليل ان صافي العملة في التداول هو المقياس الذي تتأثر به كل من المستوى العام للأسعار والميزان التجاري في الهند، طبقاً للمعادلات الآتية:

$$P = 43.21 + 0.049M0 \text{ ----- (1)}$$

$$TP = - 4.313 - 0.0045M0 \text{ -----(2)}$$

وقد تبين من التحليل ان تغير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بما مقداره (٠,٠٠٤٩) وحدة والميزان التجاري بما مقداره (-٠,٠٠٤٥) وحدة ، وقد فسر صافي العملة في التداول ما يقارب من (٩٥%) من التغيرات التي تحصل في مستوى الأسعار وما يقارب من (٧٦%) من التغيرات التي تحصل في الميزان التجاري بالاضافة إلى ذلك فقد أكد التحليل على ان اتجاه العلاقة النظرية الموجبة بين عرض النقود والميزان التجاري ونتائج التحليل مبينة في الجدولين (٢٧)، (٢٨)

جدول (٢٧) تحليل الإنحدار للمستوى العام للأسعار في الهند

Step	١
Constant	43.21
M0	0.049
T	17.52
R ²	95.34

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.
جدول (٢٨) تحليل الإنحدار للميزان التجاري في الهند

Step	١
Constant	-٤,٣١٣
M0	-٠,٠٠٤٥
T	-٥,٤٩
R ²	٦٦,٧٤

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

وأيضاً أثبتت النتائج ان المقياس الذي يؤثر على صافي الموازنة الحكومية هو مقياس عرض النقود الأوسع (M3) حيث ان التغير الأخير بمقدار وحدة واحدة سيجعل من الأول يتغير بمقدار (-٠,٠٧٦) وحدة حسب المعادلة الآتية:

$$NB = - 181.1 - 0.076M3$$

والجدول الآتي يبين نتائج التحليل:

جدول (٢٩) تحليل الإنحدار للموازنة الحكومية في الهند

Step	١
Constant	-181.1
M3	-٠,٠٧٦

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

T	-22.46
R ²	97.11

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير

النموذج القياسي.

وقد فسّر عرض النقود بمعناه الأوسع (M3) ما يقارب من (٩٧%) من التغيرات التي تحصل في الموازنة الحكومية في الهند كما ان التحليل قد بيّن العلاقة السلبية بين عرض النقود والموازنة الحكومية.

أمّا بالنسبة للإنفاق الحكومي في الهند فقد بيّنت النتائج ان أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً عليه هو مقياس عرض النقود الواسع (M2) إذ ان تغيير مقداره وحدة واحدة في هذا المقياس يوضّح تغييراً في الانفاق الحكومي مقداره (٠,٢٨٣) وحدة طبقاً للمعادلة الآتية:

$$EX = 202.4 + 0.283 M2$$

فقد فسّر عرض النقود الواسع (M2) ما يقارب من ٩٩% من التغيرات التي تحصل في الأنفاق الحكومي في الهند، فقد أكد التحليل اتجاه العلاقة النظرية الايجابية بين عرض النقود والانفاق الحكومي في الدولة نفسها، الجدول الآتي يوضّح نتائج التحليل.

جدول (٣٠) تحليل الانحدار للانفاق الحكومي في الهند

Step	١
Constant	٢٠٢,٤
M3	٠,٢٨٣
T	٧٨,٤٧
R ²	٩٩,٧٦

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير

النموذج القياسي.

وأخيراً فقد بيّنت النتائج ان مقياس صافي العملة في التداول قد احتل المرتبة الأولى في التأثير على سعر الصرف الأجنبي وبقوة تفسيرية عالية بلغت (٩١,٥٨) والتي يوضحها معامل التحديد (R²) وإن تغير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يجعل من سعر الصرف الأجنبي يتغير بما مقداره (٠,٠٢٤) وحدة، طبقاً للمعادلة الآتية:

$$ER = 15.490 + 0.024 M0$$

وتشير المعادلة إلى ان التحليل قد أكد إلى اتجاه العلاقة التقليدية الموجبة بين عرض النقود وسعر الصرف الأجنبي، والنتائج بينهما الجدول الآتي:
جدول (٣١) تحليل الإنحدار لسعر الصرف الأجنبي في الهند

Step	١
Constant	١٥,٤٩٠
M0	٠,٠٢٤
T	9.96
R ²	91.58

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك تبين من تحليلان تأثير مقاييس عرض النقود لم يكن فاعلاً على ميزان المدفوعات والبطالة في الهند.

نستنتج من كل ما سبق ان مقياس صافي العملة في التداول (M0) هو المقياس المؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الهند، إذ ظهر تأثير هذا المقياس واضحاً على كل من الناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام للأسعار والميزان التجاري وسعر الصرف الأجنبي، ويأتي في المرتبة الثانية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند هو مقياس عرض النقود الأوسع (M3) إذ ظهر تأثيره واضحاً على كل من سعر الفائدة وصافي الموازنة الحكومية، أما مقياس عرض النقود الواسع (M2) فقد كان تأثيره واضحاً فقط على الانفاق الحكومي، أما بالنسبة لمقياس عرض النقود الضيق (M1) فلم يكن له تأثيراً واضحاً على أي متغير اقتصادي في الهند، وهذا مبين في الجدول (٣٢).

جدول (٣٢) خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على التابعة في الهند

المتغير المستقل المتغير التابع	M0	M1	M2	M3
GDP	✓			
r				✓
P	✓			
TB	✓			
Bop				
NB				✓
EX			✓	
UE				

المحور الاقتصادي ————— استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية
في عينة من الدول النامية

ER	✓			
----	---	--	--	--

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين.

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

- أُتضح من التحليل الوصفي والقياسي لتحديد أثر عرض النقد بمجاميعه المختلفة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الاستنتاجات الآتية :
١. إن صافي العملة في التداول ($M0$) يؤثر في المستوى العام للأسعار في المكسيك والفلبين والهند وفي الميزان التجاري في مصر والهند وفي سعر الصرف الأجنبي و الناتج المحلي الإجمالي في الفلبين والهند وفي ميزان المدفوعات والانفاق الحكومي والبطالة في الفلبين.
 ٢. إن عرض النقد الضيق ($M1$) يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك ومصر وفي سعر الفائدة المكسيكي والمستوى العام للأسعار في مصر.
 ٣. يؤثر عرض النقد الواسع ($M2$) في الانفاق الحكومي والبطالة وسعر الصرف الأجنبي في مصر والانفاق الحكومي في الهند.
 ٤. يؤثر عرض النقد الأوسع ($M3$) في سعر الفائدة والموازنة الحكومية في الهند والانفاق الحكومي في المكسيك .
 ٥. ظهر أن أغلب التأثيرات التي استجابت لها المتغيرات المدروسة كانت متأتية من التغير في العملة في التداول وعرض النقد الضيق ($M1$ ، $M0$) .

٢- التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن الاستنتاجات فإن الباحثين يوصيا بالآتي:

١. من المفضل أن يراعي البنوك المركزية في الدول النامية مسألة التركيز على العملة في التداول وعرض النقد الضيق ($M1$ ، $M0$) عند صياغتها لسياساتها النقدية في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية فقد ظهر جليا أثرها على المتغيرات المدروسة.
٢. أن يسعى البنوك المركزية ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من أجل زيادة فاعلية مجاميع عرض النقد الأخرى ($M3$ ، $M2$) أي التوسع في الائتمان كأحد مكونات عرض النقد .

٣. توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسة متغيرات اقتصادية أخرى فضلاً عن تجديد الدراسة على الدول النامية لفترات أخرى لمعرفة الآثار الحاصلة.
الهوامش

ⁱ اودين منسيفيلد، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، الاردن، ١٩٨٨، ص ٣٦٣-٣٥٧ .

ⁱⁱ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، ج ١، ط ٢، مطبعة الديواني ، بغداد، ١٩٨٦ ، ص ٩٧-٩٩ .

ⁱⁱⁱ ادوينا مانسفيلد ، ناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٢٥٤ .

^{iv} انظر :

- ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة برهان ديجاني، الجزء الأول، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٢٣-١٦٦ .

^v A.w. Phillips (The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money age Rates in the United King Dom , (1961 – 1957) Economica . Vol -25 , 1958 , pp. 283-299 .

^{vi} ج . اكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة : عطية مهدي سلمان، ج ٢، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ص ٦٣٢ .

^{vii} جيمس جوارتينني، ريجارد انروب، الاقتصاد الكلي، ج ١، ط ٢، مطبعة الديواني ، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٢١ .

^{ix} H. G. Jon , Essays in monetary Economics , George Allen and un win , Ltd , London , 1969 , (2 nd , Ed). P. 17 .

^x باري سيجل، النقود و المصارف والاقتصاد، ترجمة طه المنصور وآخرون ، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص ٣١٣ .

^{xi} جاردنراكلي، الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات، الجزء الثاني، ترجمة : عطية مهدي سلمان، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ص ٩٢٢ وما بعدها .

^{xii} محمد صالح تركي القريشي، ناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣، ص ٤٧٠ .

^{xiii} جاردنراكلي، الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات ، مصدر سابق، ص ٦١٧ .

xiv انظر :

- K . Gupta, Buolget Deficit and Economic Activity in Asia (London: Routledge, 1992) p. 114.
- D . S . Gianaros and B. Kolluri , (Deficit spending , money and in flation : some International Empirical Evidence) Journal of macroeconomics. vol. 7, no. 3 (1985) . p. 401 .

^{xv} مفيد عبد العزيز العباسي، (السياسات الاقتصادية و ميزان المدفوعات اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) في : احمد علي البشاري (محررا) ، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني المنعقد في صنعاء للفترة (٢ - ٤) مايو ١٩٩٥، صنعاء : مجلة الثوابت، ١٩٩٦، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

^{xvi} ناظم نوري الشمري، النقود و المصارف، مصدر سابق، ص ٢٠٨ .

^{xvii} المصدر سابق نفسه، ص ٣١٤ .

^{xviii} لمزيد من الاطلاع انظر :

- ج . ف . كراوز، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة: مصطفى كمال فاير، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٧، ص ٢٢٨-٢٤٢ .

- جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص ٥٥٦-٥٥٧ .
^{xix} جيمس جوارتيني و استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص ٥٥٦-٥٥٧ .

^{xx}N.R. Draper,& Smith "Applied Regression Analysis", 2nd E.d.,
University of Wisconsin, New York,M0 hichester, Brisbane, Toronto,
Singapore.P.307.

المصادر

١. ج . اكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة : عطية مهدي سلمان، ج ٢، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠.
٢. اودين منسيفيلد، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، الاردن، ١٩٨٨.
٣. باري سيجل، النقود و المصارف والاقتصاد، ترجمة طه المنصور واخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.

٤. جميس جوارتيني، ريجارد استردب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن واخرون ، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨.
٥. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠.
٦. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، ج ١، ط ٢، مطبعة الديواني، بغداد، ٩٨٦.
٧. عماد محمد علي ، اندماج الأسواق المالية الدولية، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢.
٨. ج . ف . كرأؤذر، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة: مصطفى كمال فايز، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٧.
٩. محمد صالح تركي القريشي، ناظم نوري الشمري، مباديء علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣.
١٠. مفيد عبد العزيز العباسي، (السياسات الاقتصادية و ميزان المدفوعات اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) في : احمد علي البشاري (محررا) ، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني المنعقد في صنعاء للفترة (٢ - ٤) مايو ١٩٩٥، صنعاء : مجلة الثوابت، ١٩٩٦.
١١. ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨.
١٢. N.R. Draper,& Smith "Applied Regression Analysis", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York ,Manchester, Brisbane, . Toronto, Singapore.
١٣. D . S . Gianaros and B. Kolluri , (Deficit spending , money and inflation : some International Empirical Evidence) Journal of macroeconomics. vol. 7, no. 3 (1985)
١٤. K . Gupta, Buolget Deficit and Economic Activity in Asia London: Rutledge, 1992.
١٥. IMF ,International Monetary Fund ,various Issues
١٦. H. G. Jon , Essays in monetary Economics , George Allen and un win , Ltd , London , 1969
١٧. G . G . Kaufman , money and the financial system , (Chicago Rand McNally publishing co ., 1975

A.w. Phillips (The Relation Between Unemployment and .١٨
the Rate of Change of Money age Rates in the United King Dom ,
،1958 ،(1961 – 1957) Econometrica . Vol -25

*Macro-economic variables response to changes in the monetary
aggregates in a sample of developing countries*

Prof.Dr.

Abdulhusain J. Alghaliby
Kufa University

Assis.L.Ms.

Sawsan Kareem H. Al-Joboory
AlQadesia University

Abstract

The monetary policy occupied great importance in the economical studies and researches as it is considered an important means to achieve the economical constancy in any state of this world by treating the various disequilibria that accompany the economical development and growth of this or that state according to the nature of its different economies money supply is considered as an important means of the monetary policy that the central banks use to achieve their aims which the economical constancy would be the most important one.

The monetary policy generally and the money supply particularly have their effect on the macro- economical variables in the different countries.

The purpose of the study, in its theoretical and analytical aspects, is to study the effect of money supply, in its different kinds which are represented as (M0, M1, M2, M3), on the macro-economical variables in a sample of developing countries.

To study the effect of money supply on the macro-economical variables in those countries, the following the effect of money supply on the macro-economical variables have been selected:

- 1. The Gross Domestic Product*
- 2. The Interest Rate*
- 3. The general level of prices.*

4. *The trade Balance.*
5. *The total Balance of Payments.*
6. *The net of Governmental Budget.*
7. *The Governmental Expenditure.*
8. *Unemployment.*
9. *Foreign Exchange Rate .*

The study included the following states:

1. Mexico 2. Egypt. 3. Pilipino. 4. India .

After Having made the study about those countries, we arrived at the following:

- *money supply which represented as ($M0, M1$) is the more effectual on the macro-economical variables in the developing countries .*
- *The other groups of money supply which are represented as ($M2, M3$) had ales effectual on the macro-economical variables .*

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.